



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلعاج بوشنت - عين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

الجنات الضريبية وخسائر النظام الجبائي العالمي

من إعداد الطالبتين:

تحت إشراف الأستاذة:

■ أحمد صديق إكرام

■ عبد الرحيم نادية

■ عبدة أمينة

لجنة التحكيم

الأستاذة قديد ياقوت

رئيسا

جامعة عين تموشنت

الأستاذة عبد الرحيم نادية

مشرفا

جامعة عين تموشنت

الأستاذ قريش محمد

ممتحنا

جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل وأنار لنا درب العلم
والمعرفة.

ويشرفنا أن نتقدم بعظيم شكرنا وتحية وتقدير للأستاذة الفاضلة "عبد الرحيم
نادية" على ما قدمته لنا من توجيهاتها وملاحظاتها الدقيقة والتي زودتنا بخبرته،
ومنحنا من وقته وجهدها وفكرها لإخراج هذا العمل. نرجوا من المولى أن يجازيه
عنا كل الجزاء ويحفظه كما نستحق فائق الاحترام والتقدير.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
لما قدموا لنا من علم وإعانة وكانوا أحسن قدوة.

ولا يفوتنا بأن نتوجه بالشكر إلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد إلى كل من
دعمنا وكان عوناً لنا أساتذة كانوا أو أقارب أو أصدقاء.

الإهداء الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا والصلاة والسلام
على خاتم الأنبياء والمرسلين.

اهدي هذا العمل إلى:

من كلله الله بالهيبة والوقار... من علمني العطاء بدون انتظار... من أحمل اسمه

بافتخار "أبي العزيز"

ملاكي في الحياة... معنى الحب ومعنى الحنان... من كان دعائها سر نجاحي...

"أمي الحبيبة"

توأمي روعي ورفيقات دربي.. من بوجودهما اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

"أخواتي آمال وأحلام"

من بهم أكبر وعليهم اعتمد.. واليهم انتمي.. كل أفراد عائلتي جميعا

إلى صديقتي ورفيقة دربي التي قاسمتني هذا المشوار بجلوه ومره

"صديقتي أمينة"

إكرام

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل إلى هذا النجاح لولى رضا الله وتوفيقه وفضله علينا

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى وأعز ما أملك إلى جوهرة حياتي التي أنارت دربي

بضياء البدر إلى الغالية على قلبي

"أمي الغالية"

إلى من زين حيلتي بشموع الفرح والى من علمني الصبر والاجتهاد

"أبي الغالي"

إلى أختاي التي تعجز الكلمات عن ذكر فضلها

"هاجر وشيماء"

لا يحمل قاموسي كلمة شكر وعبرة امتنان إلى من كانت سندي في مشواري هذا

"خالتي الغالية وابنتها"

وبالطبع لن أنسى من جرعت الكأس فارغا لتسقينني قطرة الحب والتي حصدت الأشواك

من طريقي لتمهد لي طريق العلم

"صديقتي إكرام"

أمينة

فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|---|---|
| | البسمة |
| | شكر وتقدير |
| | إهداء |
| XIII | قائمة الجداول |
| XIV | قائمة الأشكال |
| XVI | قائمة المختصرات |
| - | قائمة الملاحق |
| XVIII | قائمة الملخصات |
| ب | مقدمة عامة |
| الفصل الأول: التهرب الضريبي الدولي | |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي الدولي |
| 03 | المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي الدولي وخصائصه |
| 04 | المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي الدولي |
| 08 | المبحث الثاني: أنواع وأساليب التهرب الضريبي الدولي |
| 08 | المطلب الأول: أنواع التهرب الضريبي الدولي |
| 09 | المطلب الثاني: آليات التهرب الضريبي الدولي |
| 12 | المبحث الثالث: وسائل مكافحة التهرب الضريبي الدولي |
| 12 | المطلب الأول: آثار التهرب الضريبي الدولي |
| 15 | المطلب الثاني: آليات مكافحة التهرب الضريبي الدولي |
| 17 | خلاصة |
| الفصل الثاني: الجنات الضريبية وآثارها الاقتصادية | |
| 19 | تمهيد |
| 20 | المبحث الأول: تطور مفهوم الجنات الضريبية |
| 20 | المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الجنات الضريبية |
| 22 | المطلب الثاني: تعريف الجنات الضريبية |
| 25 | المطلب الثالث: التسهيلات التي تمنحها الجنات الضريبية |
| 26 | المبحث الثاني: الجنات الضريبية كآلية من آليات التهرب الضريبي الدولي |
| 26 | المطلب الأول: أنواع الجنات الضريبية |
| 28 | المطلب الثاني: متطلبات تصنيف الجنات الضريبية |
| 30 | المطلب الثالث: التهرب عن طريق الجنات الضريبية |

| | |
|--|--|
| 34 | المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للجنات الضريبية |
| 34 | المطلب الأول: الآثار الاقتصادية على البلد المصدر |
| 35 | المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على البلد المضيف |
| 37 | المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لوجود الجنات الضريبية |
| 39 | خلاصة |
| الفصل الثالث: أثر الجنات الضريبية على النظام الجبائي العالمي | |
| 41 | تمهيد |
| 42 | المبحث الأول: التوزيع الجغرافي للجنات الضريبية |
| 42 | المطلب الأول: تقسيمات الجنات الضريبية حول العالم |
| 49 | المطلب الثاني: بعض النماذج للجنات الضريبية |
| 55 | المبحث الثاني: خسائر النظام الجبائي العالمي |
| 56 | المطلب الأول: تقدير خسائر النظام الجبائي العالمي |
| 58 | المطلب الثاني: مصادر أموال الجنات الضريبية |
| 60 | المطلب الثالث: مسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الجبائي العالمي |
| 63 | المبحث الثالث: مكافحة الجنات الضريبية |
| 63 | المطلب الأول: الجهود الدولية لمحاربة الجنات الضريبية |
| 66 | المطلب الثاني: وسائل الحد من الجنات الضريبية |
| 67 | المطلب الثالث: أهم النجاحات المحققة |
| 69 | خلاصة |
| 71 | خاتمة عامة |
| 76 | قائمة المراجع |

قائمة الحد الأول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 44 | الجنات الضريبية وفقا للموقع الجغرافي لسنة 2015 | (1-3) |
| 46 | أكبر الملاذات الضريبية في العالم لسنة 2017 | (2-3) |
| 48 | الملاذات الضريبية التي تعهدت بتطبيق معايير الشفافية لعام 2009 | (3-3) |
| 59 | تركيبة الأنشطة غير الشرعية | (4-3) |

قائمة الأسئلة

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 33 | أيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية | (1-2) |
| 45 | خريطة الملاذات الضريبية حسب السرية المالية لعام 2017 | (1-3) |
| 49 | الملاذات الضريبية حسب السرية المالية لعام 2017 | (2-3) |
| 56 | توزيع الخسائر الضريبية حسب مناطق وفئات الدخل | (3-3) |
| 61 | الدول المسئولة عن أكبر الخسائر في العالم | (4-3) |
| 62 | الجهات المسئولة عن خسائر النظام الضريبي في العالم | (5-3) |

قائمة المختصرات

| المختصر باللغة الأجنبية | المختصر باللغة العربية | المختصر |
|--|--------------------------------------|---------|
| Organization for Economic Co-operation and Development | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | OECD |
| World Trade Organization | المنظمة العالمية للتجارة | WTO |
| United Nation Conference On Trade and Development | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية | UNCTAD |
| United States Gouvernement Accountability Office | مكتبة محاسبة الحكومة الأمريكية | US GAO |
| Foreign Direct Investment | الاستثمار الأجنبي المباشر | FDI |
| Bank Account Company | شبكة الحسابات المصرفية | PBANC |
| Le groupe D'action Financiere | مجموعة العمل المالية الدولية | GAFI |



الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجنات الضريبية في تشجيع التهرب الضريبي الدولي نظرا لما توفره من مزايا للمستثمرين من مزايا أهمها السرية، وهو الأمر الذي يكلف النظام الجبائي العالمي خسائر كبيرة.

اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من الإحصائيات حول الجنات الضريبية من جهة وحول مبالغ الخسائر التي تتسبب فيها من جهة أخرى. حيث توصلنا إلى أنها تلعب دورا محوريا في التهرب الجبائي الدولي وتبيض الأموال مما يؤثر بشكل ملحوظ على الأوعية الجبائية للدول، وهو ما يستدعي إحداث تنسيق جبائي دولي.

الكلمات المفتاحية: الملاذ الضريبي، التهرب الضريبي الدولي، النظام الجبائي الدولي .

الملخص باللغة الأجنبية:

Abstract:

The study aimed to highlight the role of tax havens in promoting international tax evasion because of the advantages they provide to investors, the most important of which is confidentiality, which costs the global tax system significant losses.

We relied on the descriptive analytical approach to a set of statistics on tax havens on the one hand and on the amount of losses they cause on the other. We have concluded that they play a central role in international tax evasion and money laundering, which significantly affects the tax vessels of states, which calls for international tax coordination.

Keywords: Tax Havens, International Tax Evasion, The Global Tax System.

مقدمة عامة

برزت العولمة في الساحة الدولية لتعبر عن ظاهرة عالمية وهي ظاهرة التهرب الضريبي الدولي الذي لم يظهر على المستوى الدولي إلا بعد ظهور الشركات العابرة للقارات أو الشركات متعددة الجنسيات، وذلك يرجع إلى نوعية نشاط هذه الشركات التي تقوم بفتح أسواق عالمية جديدة بين اقتصاديات الدول المختلفة.

إن التهرب الضريبية الدولي يعتبر من أخطر ما يهدد اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية، حيث ينتج عنه خسائر كبيرة لميزانياتها حيث يؤدي إلى انخفاض إيرادات الضريبة الدولية وتحويلها لدولة أخرى تتميز بمنحها مزايا ضريبية لتلك الشركات فيما يسمى بدول الجناات الضريبية.

للتهرب الضريبي الدولي أثر عظيم على النظام الاقتصادي للدولة، بحيث تعمل دول الجناات الضريبية في كثير من الأحيان كوسيط للاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين المستثمر النهائي والاستثمار، دون أن تحقق أي عائد من المصدر لتلك الأموال المستحقة للخرينة العامة للدولة، وتؤدي تلك الممارسات إلى خفض الإيرادات الضريبية التي تدفعها تلك الشركات وهي ما يؤثر بالسلب على حجم العائدات من فرض الضريبة.

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تخفض ما تدفعه من ضرائب من خلال ما يعرف بالجناات الضريبية الذي ارتبط ظهورها بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعد الجناات الضريبية من أهم المواضيع الحديثة التي اهتم بها الباحثون، حيث تقوم الشركات والأشخاص ذوي النفوذ بتطوير طرق جديدة لاستعمال هذه المناطق لصالحها.

ما ساعد دول الجناات الضريبية هو خاصية السرية المصرفية، فالشركات والأفراد يقومون بالبحث عن الدول التي تدعم هذه الخاصية، حتى يتمكنوا من التهرب من دفع الضرائب بكل أريحية فالسرية المصرفية تعتبر عنصرا هاما لدول الجناات الضريبية.

من خلال خصائص الجناات الضريبية التي أشارت إليها منظمة التعاون والتنمية يمكن استنباط الفوائد التي يستطيع المستثمر أن يجنيها من هذه الجناات، إلا أن هذه المنافع تكون خسائر بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال، فعلى سبيل المثال يمكن أن يستفيد المستثمر من انخفاض معدل الضرائب على الدخل سواء دخل الأفراد أو أرباح الشركات في الدولة المستقبلية أو اللجنة الضريبية، وفي نفس الوقت تخسر الدولة المصدرة العائد الضريبي الذي كان يمكن أن يدفعه المستثمر إذا استثمر في بلده الأصلي.

الجنات الضريبية هي ظاهرة كغيرها من الظواهر لديها جانب سلبي، فهي تلحق أثاراً سلبية باقتصاديات الدول وينتج عنها أضرار كبيرة وخسائر مروعة للنظام الجبائي العالمي فحجم الخسائر الناتج عنها لا يمكن توقعه لكثيرته، فالدول الفقيرة هي أكثر الدول المتضررة من هذه الخسائر عكس الدول الغنية التي غالباً ما تكون هي المسئول الأكبر عن هذه الخسائر.

أدت الآثار السلبية للجنات الضريبية إلى الاهتمام بدراساتها أو البحث عن وسائل الحد من انتشار هذه الجنات لذلك تم مناقشة هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي والسياسي وعلى مستوى المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة التعاون والتنمية وغيرها.

أولاً: إشكالية الدراسة

وفي ظل ما سبق، نطرح الإشكال التالي:

- ما مدى مساهمة الجنات الضريبية في خسائر النظام الجبائي العالمي؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتهرب عن طريق الجنات الضريبية؟
- كم تكلف الجنات الضريبية النظام الجبائي العالمي من خسائر؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

حاولت الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- تشكل الجنات الضريبية أحد آليات التهرب الضريبي الولي، وهي تعتمد على مجموعة من المواصفات التي تسمح لها بجذب ومساعدة الشركات والأفراد الراغبين في التخلص من الضرائب على المستوى الدولي.
- تكلف الجنات الضريبية خسائر كبيرة للنظام الجبائي العالمي مقدرة بـ 427 مليار سنوياً بسبب تهريب رؤوس الأموال خارج نظامها الرسمي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام المتزايد مؤخراً بظاهرة الجنات الضريبية، باعتبارها ظاهرة عالمية تتطلب الالتفاف نحوها، وتبسيط الضوء على حجم الخسائر التي تلحقها بالنظام الجبائي العالمي، ومعرفة الطرق والوسائل المتبعة من طرف الشركات والأشخاص في تهريب أموالهم لدى دول الجنات الضريبية من أجل معرفة التدابير التي يجب إتباعها لمكافحة هذه الظاهرة ووضع حد لها.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأهم آلياته وطرق مكافحته.
- محاولة تعريف ظاهرة الجنات الضريبية والخصائص المشتركة بين دول الجنات الضريبية.
- معرفة مدى تأثير الجنات الضريبية على النظام الجبائي الدولي.
- تقدير خسائر النظام الجبائي العالمي، ومدى حجم مسؤولية الجنات الضريبية عن هذه الخسائر.
- التعرف على أهم الوسائل والإجراءات المتخذة من طرف المنظمات العالمية لمحاربة الجنات الضريبية.

سادساً: المنهج المتبع

اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضوع على مزيج من المنهج الوصفي والتحليلي، فقد تم استعمال المنهج الوصفي في عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، أما الأسلوب التحليلي فكان من خلال تحليل خسائر النظام الجبائي العالمي بسبب الجنات الضريبية العالمية بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة من مصادرها الرسمية.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب كانت بمثابة دافع للقيام به، لعل أبرزها:

أسباب موضوعية:

- معرفة الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة الجنات الضريبية والعمل على إيجاد سبل للحد منها من قبل المنظمات العالمية.
- معرفة حجم الخسائر التي ألحقتها الجنات الضريبية بالنظام الجبائي العالمي.

أسباب ذاتية:

- بناءً على مجال تخصصنا والمتمثل في المحاسبة والحماية المعمقة فموضوع الجنات الضريبية من أهم مواضيع هذا التخصص.
- نظراً للاهتمام المتزايد مؤخراً بظاهرة الجنات الضريبية.

ثامناً: صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة نقص المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع.

تاسعاً: الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة تطرقت إلى الجنات الضريبية وكل منها كانت له إشكالية خاصة، وعموماً هذه الدراسات تكاد تقترب من دراستنا أو تتقاطع معها، ومن بين هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: وداد بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي – مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة لدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01، جوان 2021، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم مسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الضريبي العالمي ومحاولة تقدير خسائره من الإيرادات الضريبية المفقودة في الجنات الضريبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها: قدرت شبكة العدالة الضريبية إجمالي خسائر النظام الضريبي العالمي من الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي الدولي ب 427 مليار دولار منها 245 مليار دولار ناتجة عن تهرب الشركات والباقي عن تهرب الأفراد.

الدراسة الثانية: فاتح أهمية، أسباب واليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات جبائية، مجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب وأشكال التهرب الضريبي الدولي والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه، وخلصت هذه الدراسة إلى أسباب ظهور الظاهرة وهو مرتبط بظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تهدف من خلال استثماراتها على التقليل من العبء الضريبي باللجوء إلى أساليب متعددة، إن مكافحة التهرب الضريبي الدولي تتم على مستويين: على المستوى الداخلي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية والعصرنة لإدارة الضريبية، وعلى المستوى الدولي باللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذا التنسيق الضريبي الدولي ورفع السرية المصرفية.

الدراسة الثالثة: إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أوت 2020، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الملاذات الضريبية وتوزيعها الجغرافي وأثارها الاقتصادية وأهم المعاملات التي تتعامل بها تلك الملاذات، وتوصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من ضمنها:

1. تعد الملاذات الضريبية أماكن لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال فضلا عن السرية العالية في التعاملات التجارية وهناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لانتقال رؤوس الأموال نحو الخارج مما يؤثر سلبا على حركة النشاط الاقتصادي والاستثمارات المحلية ويعطل الكثير من مفاضل الاقتصاد الوطني.
2. ضرورة التعاون على المستوى الدولي من أجل مجابهة سياسات الملاذات الضريبية السلبية التي تدعو إلى جذب رؤوس الأموال من موطنها الأصلي بحثا عن الأرباح، وإصلاح النظم الضريبية بما يتلاءم مع مصلحة البلد من حيث تشجيع الاستثمارات المحلية وكسب رؤوس الأموال وإعطاء حوافز مادي ومعنوية للمستثمرين.

الدراسة الرابعة: ريمة ضافري، محمد سعد الدين بلخيري، الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي - حال الأيرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2020، هدفت هذه لدراسة إلى توضيح مفهوم الجنات الضريبية الدولية وعرفت مختلف الطرق المستعملة للتهرب مع دراسة حالة التقنيات التي يستعملها مجموع غوغل من أجل التهرب الضريبي باستخدام الجنات الضريبية وخلصت هذه الدراسة إلى أن يبقى التعاون الدولي في مواجهة التهرب الضريبي الدولي على

النطاق الدولي ضرورة لا بد منها، من خلال تنسيق الضريبي ومعاملة المستثمر الأجنبي يمثل ما يعامل به المستثمر الوطني والشفافية الجبائية والمصرفية وتبادل المعلومات والتعاون في مجال التحصيل الضريبي.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

لغرض تحقيق الأهداف المرجوة والإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية لاختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

بحيث تضمن الفصل الأول التهرب الضريبي الدولي الذي شمل بدوره ماهية التهرب الضريبي الدولي وأهم خصائصه وأسبابه ضمن المبحث الأول. أما المبحث الثاني فمضمن أنواع وأساليب التهرب الضريبي الدولي وأهم آلياته، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الآثار التي خلفها التهرب الضريبي الدولي واليات مكافحته.

الفصل الثاني الجنات الضريبية وآثارها الاقتصادية، فتناولنا فيه النبذة التاريخية للجنات الضريبية، التعريف، الخصائص والتسهيلات التي تمنحها الجنات الضريبية ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أنواع الجنات الضريبية ومتطلبات تصنيفها وكيفية التهرب عن طريقها. وفي المبحث الثالث تحدثنا عن الآثار الاقتصادية للجنات الضريبية على البلد المصدر والبلد المضيف والانعكاسات السلبية لوجود الجنات الضريبية.

أما الفصل الثالث أثر الجنات الضريبية على النظام الجبائي العالمي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول قسمنا الجنات الضريبية جغرافيا وقدمنا بعض النماذج عنها في العالم، وفي المبحث الثاني قمنا بتقدير خسائر النظام الجبائي لعالمي ومصادر أموال الجنات الضريبية ومسؤوليتها عن خسائر النظام الجبائي العالمي، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى الجهود الدولية لمحاربة الجنات الضريبية ووسائل لحد منها وأهم النجاحات المحققة.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

تمهيد

تعتبر الضريبة من بين الموارد الهامة التي تعتمد عليها مختلف الدول من أجل تمويل النفقات العمومية كما أنها وسيلة مهمة لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول وعلى هذا الأساس أصبحت الضريبة تقوم بوظائف مختلفة فمن جهة تشكل وظيفة لتعبئة الموارد والأموال المتوفرة ومن جهة أخرى تشكل وظيفة محفزة للنمو الاقتصادي، وهذه الوظائف التي تم ذكرها يمكن أن تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة التي تقف عائقا أمام تحقيق النتيجة المراد الوصول إليها.

وعليه نجد مجموعة من الجرائم التي يكون موضوعها الضريبة من بينها التهريب الضريبي الذي يشكل محطة اهتمام جميع الدول نظرا لخطورته والتمثلة في تنوع وتعدد التقنيات المستعملة لارتكابه ومما يتسبب من آثار سيئة يخلفها على الموارد المالية، الأمر الذي ينعكس أيضا على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تعتم بشكل كبير على الضرائب.

تبعاً لذلك لم يعد التهريب الضريبي يقتصر على حدود دولة معينة فقط بل أصبح يشكل ظاهرة دولية تمتد إلى جميع أنحاء العالم رغم الإجراءات المتخذة لبعض الدول التي تصل إلى حد تطبيق بعض العقوبات الجبائية ضد مرتكبيه، ولكن رغم ذلك لازالت ظاهرة التهريب الدولي تغزو الموارد الجبائية للدول التي تتساهل أو تتغاضى عن هذه الممارسات الغير شرعية.

في هذا الإطار قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية التهريب الضريبي الدولي من خلال تعريفه وذكر خصائصه وأهم الأسباب التي أدت لظهور هذه الظاهرة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أنواع وأساليب التهريب الضريبي الدولي وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى الآثار التي خلفها التهريب الضريبي الدولي واليات مكافحة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: ماهية التهريب الضريبي الدولي

تعد ظاهرة التهريب الضريبي الدولي من العقبات التي تحول دون وجود بيئة الأعمال القائمة على المنافسة فضلا على أنها محدد رئيسي الذي قد تصله الدولة في تقديم دعم للمؤسسات الاقتصادية عند التحفيز الضريبي كما أنها تعتبر مشكلة دولية تضر بالاقتصاد العالمي والنظام الجبائي العالمي. في هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف التهريب الضريبي الدولي وأهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره.

المطلب الأول: تعريف التهريب الضريبي الدولي وخصائصه

إن التهريب الضريبي الدولي له عدة تعاريف سوف نقوم بتوضيحها في هذا المطلب ضمن الفرع الأول ونقوم باستخلاص أهم خصائصه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف التهريب الضريبي الدولي

إن التهريب الضريبي الدولي ما هو إلا صورة من صور التهريب الضريبي بصفة عامة وإن ما يميزه انه ذو صفة دولية، إذ يحدث عبر حدود الدولة، بين دولتين أو أكثر، فيحاول المكلف بالضريبة تخفيض عبئه الضريبي باستخدام كافة السبل المشروعة وغير المشروعة كقيامه بتحويل أرباحه إلى خارج الدولة المقيم بها لتجنب دفع الضريبة الداخلية في حال ما كانت مرتفعة القيمة أو يقوم باستثمار أمواله خارج هذه الدولة للاستفادة من الإجازات والحوافز الضريبة الممنوحة من طرف البلدان المضيفة.¹

عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (oecd) على أنه "كل فعل يقوم به المكلف بالضريبة، ويستدعي انتهاك القانون عندما يتصرف هذا المكلف عن قصد بغية حجب مداخيله عن الضريبة".

¹ بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، دور أسعار التحويل في التهريب الجبائي الدولي-دراسة حالة سويسرا لوكسمبورغ بنما هونغكونغ -، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020-2021، ص.11.

تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع، يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحالية للدولة في الظروف العادية، يستوي في ذلك أن تكون وسيلة التهرب مشروع أو غير مشروع بل الأثر المترتب عنها، وبذلك يمكن القول إن التهرب الضريبي الدولي ظاهرة سلبية في إطار العلاقة بين الفرد والمجتمع.¹

مما سبق يمكن تعريف التهرب الضريبي الدولي بأنه تهرب خارجي قد يكون بين دولتين أو أكثر من ذلك وهو تهرب مقصود فعله بطريقة قانونية أو غير قانونية وكل هذا بقصد التملص من دفع الضرائب أو تخفيض العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن.

الفرع الثاني: خصائص التهرب الضريبي الدولي

1. التهرب الضريبي الدولي شكل من أشكال التهرب الضريبي الدولي.
2. التهرب الضريبي الدولي يكون خارج حدود الدولة وهو تهرب خارجي بين دولتين أو أكثر.
3. المكلف بالضريبة قد يكون شخص طبيعي أو معنوي.
4. قد يكون التهرب الضريبي الدولي إما قانونيا أو غير قانونيا.
5. الغرض من التهرب الضريبي الدولي هو تخفيف العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن.
6. يقوم المكلف بالضريبة بنقل أرباحه أو مكانته إلى إقليم أجنبي.
7. يركز المكلف بالضريبة في التهرب الضريبي الدولي على الثغرات (التصدعات) الموجودة في الأنظمة القانونية، وليس بانتهاك القواعد.
8. إن التهرب الضريبي على المستوى الدولي هو تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع يتمثل في ضياع مورد مالي هام من الموارد الأساسية والحيوية للدولة.²

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي الدولي

إن الأسباب الكامنة وراء التهرب الضريبي الدولي هي أسباب متعددة ومتنوعة ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: أسباب اقتصادية

¹ زواق الحواس، محاضرات في مقياس نظم ضريبية دولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية، قسم علوم مالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص.5.

² فاتح أحمية، أسباب واليات التهرب الجبائي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص.74.

إن طبيعة الظروف الاقتصادية في فترة معينة، كثيرا ما يكون لها التأثير البالغ على استفحال ظاهرة التهرب الجبائي، فنجد في فترة الرخاء والازدهار الاقتصادي، تزداد مدا خيل الأفراد الشيء الذي يمكن المنتجين من نقل عبء الضريبة إلى غيره من المستهلكين، وذلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم¹. أما في فترة الركود وما يزامنه من انخفاض في المداخل والقدرة الشرائية للأفراد، أين تزداد حساسيتهم لارتفاع الأسعار. الشيء الذي يصعب على المنتجين نقل عبأه وذلك ما يكون دافعا لهم للتهرب الجبائي باستخدام إحدى الآليات.

كذلك انتشار السوق الموازية التي تعرف بالسوق السوداء مما يؤدي إلى استعمال ظاهرة التهرب الجبائي في هاته الأسواق. كما أن هذه الأرباح والمدخرات المتحصل عليها بفضل الصفقات المنجزة تبقى خفيفة وسرية ولا تخضع لأي اقتطاعات ضريبية.²

ثانيا: أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي

وجود ثغرات في التشريع الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى انتشار التهرب الجبائي المشروع مستغلين الثغرات القانونية للتشريع الضريبي.

كما نجد أيضا على مستوى المبادئ الأساسية للضريبة خاصة مبدأ العدالة المشكل المطروح لفرض الضرائب وهذا نتيجة لاختلاف واقع فرض الضرائب على الأفراد، سواء من الناحية النفسية أو القدرة التمويلية.³

ثالثا: ظهور العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية حولت العالم إلى سوق واحدة تتبادل فيها السلع، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج ويعود السبب في ذلك إلى ظهور التكنولوجيا والمعلوماتية تتجسد من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية الدولية وانتقال رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، مما أدى إلى تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها، وتحويلها إلى سوق واحدة نتيجة لإلغائها قيود على انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج الخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية

¹ بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.12.

² بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

³ المرجع نفسه، ص.13.

للتجارة (WTO)، والتي أكملت مسيرة سابقتها في تحرير التجارة الدولية وأصبحت تقود النظام التجاري العالمي، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي السريع خاصة في مجال الاتصالات.¹

من الملاحظ أن انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية كان بوتيرة سريعة وعلى مستوى جد واسع، في حين أن القوانين والتشريعات الضريبية للدول لم تشهد تطورا بنفس الوتيرة مما جعلها أقل قدرة على مواكبة تلك الظاهرة، خاصة في ظل تمسك الدول بسيادتها الضريبية، مما زاد حجم التهريب الجبائي الدولي.²

رابعا: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، تنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية وبغية بسط نفوذها وأحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات التي سمت بشكل كبير في رفع حجم التهريب الجبائي الدولي نتيجة لاستعمالها تقنيات معقدة لا تستطيع الدول النامية مكافحتها نظرا لقوتها وفي المقابل هذا لا يمكن لهذه الشركات أن تستعمل هذه التقنيات إلا إذا وجدت لها أرضية ملائمة والتي تشكل سببا من أسباب التهريب الجبائي الدولي في الدول النامية تسعى إلى تحسين معدلات النمو وزيادة الاستثمار والخروج من أزمتها الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات ترى في هذه الدول فرصا ذهبية للاستثمار تبدأ بانخفاض مستوى الأجور وتوافر البنية التحتية للتنمية، وتوافر المواد الخام في بعض الأحيان، وأحيانا أخرى توافر الأسواق الواعدة للتسويق وأحيانا الاثنان مما يجعل هذه الاستثمارات تخلف أثارا سلبية على المستوى الضريبي.³

خامسا: الازدواج الضريبي الدولي

يحدث الازدواج الضريبي الدولي عندما يخضع نفس المكلف وبالنسبة لنفس الأساس الضريبي وخلال نفس الفترة إلى نفس الضريبة أو الضرائب متشابهة من طرف دولتين أو أكثر بمعنى قيام سلطات مثالية تابعة لدول مختلفة بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الوعاء ومن المعروف أن كل دولة تستقل بوضع تشريعها الضريبي بما

¹ المرجع نفسه، ص.13.

² بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.13.

³ المرجع نفسه، ص.14.

يتماشى مع مصلحتها الخاصة ويحقق أهدافها دون النظر إلى باقي التشريعات الضريبية المقارنة من هذا المكلف نفسه مخاطبا بقانون الدولة الأولى استنادا إلى مبدأ الجنسية وبقانون الدولة الثانية استنادا إلى فكرة التوطين، وبقانون¹ الدولة الثالثة استنادا إلى موقع المال وهكذا، وبالتالي تفرض الضريبة على هذا المكلف عن نفس المادة بواسطة الدول الثلاث المتقدمة.

يفضي حصول الازدواج الضريبي الدولي إلى بعض الآثار السلبية من الناحية المالية والاقتصادية، إذ يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى تهريب رؤوس الأموال والحد من انتقالها وكذا الإحجام عن إقامة مشاريع اقتصادية جديدة، أما ماليا فيؤدي إلى التهرب من الضريبة عن تحملهم لعبء ضريبي كبير ناتج عن الازدواج الضريبي بمحاولة التخلص من كامل أو جزء من الضريبة المستحقة عليهم، باستخدام العديد من الأساليب المشروعة وغير المشروعة، مما يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة ويؤدي لا محالة إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي الدولي فالعلاقة بينهما طردية.²

سادسا: عدم كفاءة الإدارة الضريبية

لقد أصبح موضوع الإدارة الضريبية من المواضيع الإدارية المهمة في العصر الحالي نظرا لأهمية الجانب الإداري في كفاءة تطبيق القوانين الضريبية وتحقيق الأنظمة الضريبية لأهدافها، ولكن هناك من العوائق التي تحد من قدرة مصلحة الضرائب على تحقيق أهدافها نجد الثغرات القانونية التي تعتري التشريعات الضريبية إذ تعد عاملا أساسيا في التهرب الجنائي الذي أهمل الصياغة الدقيقة للنصوص الضريبية مما يترتب على ذلك من فراغ تشريعي يستغله الأشخاص والشركات المتعددة الجنسيات بزيادة في أرباحهم.

استنادا على ذلك تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بالتحايل على الأنظمة الضريبية للدول المختلفة مستغلة بذلك العيوب التقنية التي تعتري النصوص الضريبية، وكذلك يتم الاستفادة من القواعد المحاسبية عن طريق حالة الغلط أو تقديم إقرارات إلى إدارة ضريبية مزيفة ووهمية، لا تعبر عن حقيقة العمليات المبرمة من طرف الشركة الأجنبية أو الشخص الأجنبي، كما إن البعض يقومون بتوزيع الأرباح على أشخاص وهميين من أجل تفادي الضريبة المطبقة على الأرباح أو رقم الأعمال.³

¹ المرجع نفسه، ص.14.

² بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص.15.14.

³ المرجع نفسه، ص.15.

المبحث الثاني: أنواع وأساليب التهريب الضريبي الدولي

إن للتهريب الضريبي الدولي أشكال وأنواع سنتطرق إليها في هذا المبحث ضمن المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنقوم بشرح مختلف الأساليب المستخدمة والتي يتم اللجوء إليها عادة من طرف الشركات من أجل التهريب الضريبي.

المطلب الأول: أنواع التهريب الضريبي الدولي

إن التهريب الضريبي الدولي ينقسم إلى نوعان: النوع الأول التهريب عن طريق استعمال طرق غير مشروعة وهو ما يسمى "الغش الضريبي" LA FRAUDE FISCALE وفي النوع الثاني يكون التهريب عن طريق استعمال أساليب مشروعة دون انتهاك أو المساس بالقانون وهو ما يعرف "بالتجنب الضريبي" EVASION FISCALE.

أولاً: التهريب الضريبي الغير المشروع (الغش الضريبي)

التهريب الضريبي الغير مشروع يكون بتزوير الوثائق (إعداد سجلات وقيود مزيفة)، التهريب على الحدود تجنبا للحواجز الجمركية، استعمال النفوذ والمحابة واستغلال المناصب، عدم تقديم المكلف تصريحاً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف وذلك عندما يهرب المكلف خارج البلاد.¹

كما يتمثل الغش الدولي بعدم دفع الضرائب داخل البلد وتحويل المداحيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية كالجناح أو الملاذات الضريبية في بعض الدول مثل: بنما، البحرين، جزر البهاماس وغيرها، وهذا بغية التقليل من المبالغ المقتطعة، وهذا النوع من الغش يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية والنشاط الكبير الذي غير حركة رؤوس الأموال.²

¹ أحمد نوي، آليات مكافحة ظاهرة التهريب الضريبي الدولي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-

2019، ص. 13.

² المرجع نفسه، ص. 14.

ثانيا: التهرب الضريبي المشروع

يقصد بالتهرب الضريبي المشروع على أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة ضمن مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم.

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) بلأد التجنب الضريبي هو ترتيب أمور الممول بما يمكنه من تخفيض الضريبة بصورة تتفق حرفيا مع القانون ولكنها تتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون.¹

بعض النماذج عن التهرب المشروع كتجزئة شركة الأم إلى شركات صغيرة مستقلة وهميا، إعطاء بعض الأنشطة صفة غير تجارية، إعادة استثمار الأرباح الغير موزعة مستفيدا من تخفيضات عليها دون القيام فعلا بإعادة زيادة النفقات عن طريق تضخيمها فقط ... الخ.²

فالتجنب الضريبي هو تخلص المكلف من دفع الضريبة كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبئها على الغير متفاديا في ذلك أي مخالفة للنصوص التشريعية الجبائية، فمهما كان هذا النوع من التهرب مشروعاً إلا أنه يفوت على الدولة الأموال الطائلة وما هو إلا دليل على عدم الوعي والتحضر الضريبي. لكن هذا النوع من التهرب مهما اتصف بالمشروعية فإنه يدل على الضعف في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي.³

في الأخير نستنتج أن التهرب الدولي سواء كان تجنبا أو غشا، قانونيا أو غير قانونيا فالغرض منه واحد وهو عرقلة سير الوظيفة الأساسية للضريبة وتقليص حجمها.

المطلب الثاني: آليات التهرب الضريبي الدولي

من المعلوم أن ظهور التهرب الضريبي الدولي بنسبة كبيرة بسبب الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي يكون لها فروع كثيرة في مختلف الدول والتي يكون هدفها هو التهرب وتقليص حجم الضرائب وذلك عن طريق إتباع أساليب واليات تمكنهم من التهرب عن دفع الضريبة بين الدول بسهولة.

¹ أحمد نوي، مرجع سبق ذكره، ص.10

² أحمد نوي، مرجع سبق ذكره، ص.12.

³ طورش بنانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة، 2011-2012، ص.20.

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم آليات التهرب الضريبي الدولي ضمن ثلاثة فروع

الفرع الأول: التهرب عن طريق الجنات الضريبية

تعتمد معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار أو نقل نشاطها إلى الجنات الضريبية، لما تقره من امتيازات ومميزات ضريبية تصل في الكثير من الأحيان إلى حد الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الدخول والأنشطة، وبذلك تستفيد هذه الشركات من التخفيف من عبئها الضريبي في الدولة الأم والحصول على أرباح كاملة دون أي اقتطاعات في دول الجنات الضريبية.¹

يتم التهرب الضريبي باستخدام الجنات الضريبية عن طريق إنشاء الشركات الوسيطة أو الساترة الوهمية (سنقوم بشرح التهرب عن طريق الجنات الضريبية بالتفصيل في الفصل الثاني).

الفرع الثاني: التهرب باستخدام أسعار التحويل

أسعار التحويل هي عبارة عن أسعار داخلية تستخدم لتسوية المعاملات الداخلية في إطار شركات دولية النشاط ويقصد بها ذلك السعر الذي تحدده الشركة الأم لبيع أو استئجار الأموال المادية والمعنوية من سلع وخدمات وتكنولوجيا إلى الشركة الوليدة، ومن الشركة الوليدة إلى شركة وليدة أخرى، على أن يقتصر التعامل على المعاملات التي تتم داخل إطار مجموعة شركة دولية النشاط.²

يتم التهرب الضريبي باستخدام أسعار التحويل:³

✚ إذا قامت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع لإحدى الشركات المتعددة الجنسيات ببيع المدخلات إلى الشركة التابعة الأخرى أو فرع آخر من الشركة نفسها وفي بلد آخر، فإنها في هذا الوضع لا تأخذ الأسعار الجارية والمتداولة في الأسواق بالحسبان، وإنما تقوم الشركة المتعددة الجنسية الأم وفروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو اعتباطي تاركة المجال للتلاعب بالأسعار.

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص.5.

² زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص.6.

³ مهى حاجي شهين، آليات مكافحة التهرب الجبائي، مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2019، ص.533.

التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة قبل توزيع الأرباح، سواء بالزيادة أو النقصان في النفقات من جانب الشركة الأم مستفيدة من التباين في الأنظمة الضريبية في دول مختلفة، بحيث تخفض من النفقات، من ثم تزيد من المادة الخاضعة للضريبة في الدول ذات الجنات الضريبية، والعكس في الدول التي تتميز بالنظام الضريبي المتشدد.

عند توزيع الأرباح يتم ذلك عن طريق إنشاء شركات وسطية من طرف الشركة الأم، وهي الشركات المالية تقوم بالاحتفاظ بالأموال المحققة من الشركات الأخرى، فيما يعاد تحويلها إلى الشركة الأم، وذلك في ظروف أفضل وفق حاجة المجموعة، ومن ثم تنهرب من معدل الضريبة المرتفع في البلد الأم.¹

المثال المعروف عن ذلك موز جيرسي (Bananes de Jersey) هي جزيرة تعتبر المصدر الأول لفاكهة الموز في العالم وهذا بفضل تطبيق سياسة أسعار التحويل من طرف باعة الموز. الموز يباع من طرف شركة متواجدة في كوستاريكا مثلاً إلى شركة متواجدة في جيرسي، هذه الأخيرة بدورها تقوم بإعادة بيع الموز إلى شركة أخرى من نفس المجموعة في فرنسا ولكن بسعر مرتفع، مما يسمح لها بتحقيق أرباح وتبقيها في جيرسي، بينما تترك هامش ربح ضعيف لأسعار البيع للشركة المتواجدة في فرنسا. إلا أنه يوجب الإشارة إلى أن هذه الشركات لا تسعى للتهرب من أداء الضريبة المستحقة عليها وإنما أحياناً تحاول أن تتجنب الخضوع لهذه الضريبة، وذلك بأن تقوم باستغلال الثغرات الموجودة في قانون الضرائب على سبيل المثال تقوم العديد من الدول بإعفاء السلع المخصصة للتصدير من الضريبة على القيمة المضافة أو الرسوم الجمركية أو ضرائب الدخل، وهذا بمحدف تشجيع عمليات التصدير والحصول من وراء ذلك على العملات الصعبة، فتقوم هذه الشركات باستغلال هذه الثغرة في هذه القوانين للتهرب أو تجنب سداد الضريبة الإقليمية.²

الفرع الثالث: التهرب باستخدام المنشأة الدائمة

ظهر مصطلح المنشأة الثابتة حديثاً وبرز أكثر بظهور الشركات المتعددة الجنسيات، التي تلجأ إلى استعمال هذه المنشأة لتخفيف عبئها الضريبي، فمشكلة وجوب خضوع الشركات متعددة الجنسيات للضريبة وتلافياً لظاهرة الازدواج أو التهرب الضريبي الدولي كان لزاماً وجود حل على هذا المستوى، لهذا وقد استقر الفقه الضريبي الدولي

¹ مهي حاجي شهين، مرجع سبق ذكره، ص. 533.

² قاتح أحمية، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

على مبدأ مهم هو "ألا تخضع أرباح الشركات الأجنبية لضرية في البلد المضيف إلا إذا كانت ناتجة عن تنظيم محدد يسمى بالمنشأة الثابتة".¹

كما يعتبر مفهوم المنشأة الثابتة من أهم المفاهيم التي تتناولها الاتفاقيات، ويسمح تحديدها بفرض الضريبة فقط من طرف الدولة التي توجد بها هذه المنشأة، دون أن تخضع للضريبة مرة أخرى في الدولة التي يوجد بها المقر الرئيسي للمؤسسة المالكة للمنشأة المستقرة. وهي تعتبر كيانات ذات أغراض خاصة، أي شركات أجنبية منتسبة، منشأة لغرض خاص أو لها هيكل قانوني خاص، وغالباً ما تُنشأ في البلدان التي تمنح مزايا ضريبية محددة للكيانات ذات الأغراض الخاصة. وهي تستخدم لتحويل الأموال من بلدان ثالثة أو إليها.²

المبحث الثالث: وسائل مكافحة التهريب الضريبي الدولي

إن التهريب الضريبي الدولي يخلف آثاراً وأضراراً على الاقتصاد العالمي والنظام الجبائي العالمي لذلك توجب إتباع آليات متفق عليها بين الدول من أجل الحد من ظاهرة التهريب الضريبي الدولي سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول آثار التهريب الضريبي الدولي والثاني آليات مكافحته.

المطلب الأول: آثار التهريب الضريبي الدولي

إن ظاهرة التهريب الضريبي الدولي مثل أغلبية الظواهر يترتب عليها آثاراً وأضراراً تلحق بـ الاقتصاد الوطني للبلدان وبشكل خاص تلك التي تكون ضحية لهذا النوع من التهريب وتكون هذه الآثار إما على مستوى التنمية، الاقتصاد أو على مستوى حقوق الإنسان وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب ضمن ثلاثة فروع.

الفرع الأول: آثار التهريب الضريبي الدولي على التنمية

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الأهداف الرئيسية للحكومات في الدول النامية، مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية، بحيث أصبح من الممكن التعميم بالقول إنها تعد إحدى الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لتلك المجتمعات. ولا جدال في إن التهريب الضريبي يشكل أحد المعوقات في سبيل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص.6.

² مهى حاجي شهين، مرجع سبق ذكره، ص.531.

من خلال ما يؤدي إليه من الخسارة التي تلحق بالخزينة العامة لبعض الحقوق التي حددتها التشريعات الضريبية المنظمة لها.¹

ذلك لما للضريبة من دور رئيسي في التنمية يتمثل في النقطتين التاليتين:

1. إن الضريبة هي إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية، فضلا عن كونها تساعد على عدم إحداث أية ضغوط تضخمية.
2. بالإضافة إلى النتيجة السابقة للتهرب فيما يحدثه في الدور التمويلي للضريبة، ف إن التهرب من الضريبة يتعداه إلى إضعاف فاعلية الضريبة في إمكانية استخدامها كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المسار السليم بما يخدم أغراض التنمية، ويحقق العدالة، ويحسن توزيع المدخول، ويقلل الفوارق بين الطبقات، مع ضمان مساهمة عادلة لأعباء الضريبة كما يساهم في تقييد الاستهلاك ومحاربة التضخم الذي يصاحب التنمية.

يوجد اتجاه مفاده أن نصيب الفرد الواحد من الإيرادات الضريبية للبلدان النامية أصغر بكثير من مثيله لدى البلدان المتقدمة، ووفقاً لحسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تبلغ الفجوة الضريبية للبلدان النامية ما بـ 66 مليار دولار و 84 مليار دولار في العام أي نحو ثلثي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، ومما سبق يتضح حجم الضرر الذي يمكن أن يلحقه التهريب الضريبي الدولي بالتنمية خصوصا إن الضرائب تعد وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية، كما إن التهريب الضريبي الدولي قد يؤدي إلى إفشال جميع خطط التنمية التي تضعها الحكومات لكونه يضعف دور الضرائب ويجعلها أداة لتحقيق عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية ويوجه اقتصاد الدولة الوجهة التي تريدها الشركات المتعددة الجنسيات.²

الفرع الثاني: آثار التهريب الضريبي الدولي على الاقتصاد

من مساوئ ظاهرة التهريب الضريبي الدولي إنها تسبب في إنقاص السيولة المالية اللازمة للاقتصاد مما يمنع قيام اقتصاد نقدي جيد في هذه الدول. وخلق مشكل اقتصادي سيتبعه بالضرورة إعاقة للتنمية. والآثار السلبية هذه يقابلها آثار إيجابية تستفيد منها الشركات متعددة الجنسية مما يساهم في عدم تكافؤ العلاقة الاقتصادية بين

¹ المرجع نفسه، ص.ص. 534-535.

² مهى حاجي شهنين، مرجع سبق ذكره، ص. 535.

الدولة النامية والشركة التي تمارس التهريب الضريبي أما بالنسبة للآثار والمشكلات الجبائية فأنها تظهر على مستويين:¹

الأول يتمثل في النقص الكبير الذي يمكن أن يحصل في الموارد الجبائية المعول عليها من طرف الدولة. وتزداد حدة هذه المشكلة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد في تسديد نفقاتها العامة على الموارد الجبائية مما يعمق من اختلال توازن الاقتصاد الجبائي.

أما المستوى الثاني فيتمثل في الحد من دور السياسة الجبائية المشجعة للاستثمارات. إذ ما الفائدة من مثل هذه التشجيعات إذا كان بإمكان هذه الشركات التهرب من أداء الضرائب؟.

كما تظهر تجليات آثار التهريب الضريبي الدولي على اقتصاد الدول النامية حيث أنه يسعى إلى خلق نوع من التعرية المنصبة على المادة الخاضعة للضريبة أي تضائل حجم الموارد الضريبية، هذه الأخيرة التي تعتمد عليه الدول النامية بشكل كبير لتمويل التنمية، وأي نقص في تحصيل الضرائب ينعكس على المسار التنموي لهذه الدول، وبالرغم من نسبة الضرائب المنزلة وغير الكافية لتغطية حجم النفقات مما سبب عجز على مستوى الميزانية العامة للدول النامية. ولما كانت هذه النفقات تعتمد في تدويلها على الجبايات إلى جانب مصادر أخرى فإن التهريب الضريبي يؤثر بشكل سلبي على النفقات العمومية، وهكذا فقد أصبحت ميزانية الدولة تعاني من عجز هيكلي كما أن هناك من يربط التهريب الضريبي بالفقر والذي يكون له تأثير على الاقتصاد، حيث يزعم البعض أن التهريب الضريبي يحسن مستويات المعيشة من خلال ترك المزيد من الدخل بين الشعوب، في حين يزعم آخرون أن التهرب من الضرائب يساهم في زيادة الفقر، لأنه يحرم الحكومات من الموارد اللازمة للاستثمار في التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد الشرائح الضعيفة من السكان.

2

الفرع الثالث: آثار التهريب الضريبي الدولي على حقوق الإنسان

يترتب على التدفقات المالية غير المشروعة ومنها الأموال الناتجة عن التهريب الضريبي تهديد استقرار المجتمعات وأمنها وتقويض قيم الديمقراطية والأخلاق والعدالة الضريبية، وتعرّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر، خصوصا عندما تتيح التدابير القاصرة المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي إلى الإفلات من العقاب فالفساد وتحويل الأموال غير المشروعة والحوافز القانونية وغيرها من الحوافز التي تحول دون

¹ المرجع نفسه، ص.535-536.

² مهى حاجي شهن، مرجع سبق ذكره، ص.536.

1 إعادة هذه الأموال لا تتسبب فقط في حجب الموارد عن الأنشطة اللازمة للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع¹ وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بل تقوض أيضا التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والحق في التنمية.

تؤدي التجاوزات الضريبية من جانب الشركات عبر الوطنية والأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة إلى إجبار الحكومات على تدبير إيرادات من مصادر أخرى، بما في ذلك تديريها عن طريق الضرائب التنزلية التي تقع وطأها أشد ما تقع على الفقراء، وينطوي ذلك على آثار هامة على حقوق الإنسان لأن هياكل الضرائب التنزلية تحد من تأثير البرامج الاجتماعية المتعلقة بإعادة توزيع الثروة لأن الأمر ينتهي فعلا إلى أن تمول هذه البرامج من الفقراء أنفسهم الذين يفترض فيها أن يستفيدوا منها. وهكذا، فإن الحاجة إلى التعويض عن العجز في الإيرادات باللجوء الضرائب التنزلية إنما يزيد من تقويض أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً. ولهذا الأمر آثار أخرى على المساواة بين الجنسين.

فعندما تواجه الأسر المعيشية المنخفضة الدخل تدهور الخدمات العامة يضطر الكثير من النساء والبنات إلى تحمل التكاليف الإضافية المرتبطة باحتياجات الرعاية غير المدفوع² وأخيراً، تقوض المستويات المرتفعة من التجاوزات الضريبية مبدأ المساواة وعدم التمييز، بالنظر إلى أن المتهربين من دفع الضرائب ينتهي بهم الأمر إلى أن يدفعوا أقل مما يدفعه دافعوا الضرائب ذوي القدرة المساوية لهم أو الأقل منهم على الدفع.

مما سبق يتضح لنا مدى التأثير الذي يتسبب به التهريب الضريبي الدولي على حقوق الإنسان حيث يسبب فقدان العدالة الاجتماعية وتقيؤ التمتع بجميع حقوق الإنسان كما تؤدي إلى فقدان المساواة بين الجنسين.²

المطلب الثاني: آليات مكافحة التهريب الضريبي الدولي

في إطار التهريب الضريبي الدولي، تعد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف أهم سبل العلاج، إلا أن الدولة يمكنها استعمال طرائق وقائية أو جزائية داخلية للتقليل من ظاهرة التهريب الضريبي على المستوى الدولي.

¹ المرجع نفسه، ص. 537.

² مهى حاجي شهن، مرجع سبق ذكره، ص. 537.

1. على المستوى الداخلي: تستطيع الدولة لما لها من سلطة أو سيادة على أراضيها سن إجراءات صارمة

وفرضها لعقوبات ردعية في نصوصها التشريعية (غرامات التأخير، عقوبات جنائية وجنائية) بهدف فرض التزام أكثر على المكلفين بأداء الضريبة، من بين هذه الإجراءات نجد:¹

- إلزام المصارف والمؤسسات المالية التي تتم عن طريقها التحويلات المالية بخصم قيمة الضرائب المستحقة على المداخيل المحولة إلى الخارج من طرف الأجانب والناجحة عن مشاريعها الاستثمارية داخل الوطن، وتوريدها إلى مصلحة الضرائب المختصة.
- إجبار المكلفين على وضع وتقديم بيان بتصريحات عن أملاكهم الموجودة في الخارج، وهذا سعياً وراء تحديد مراكزهم المالية وتحصيل الضريبة منهم.
- فرض رقابة على عملية تحويل رؤوس الأموال الداخلة من الوطن وإليه، وهذا بالتعاون مع الإدارات والهيئات الأخرى وإدارة الجمارك التي يمكنها إفادة الإدارة الضريبية ومساعدتها في هذا المجال.

2. على المستوى الخارجي: اتخذت ظاهرة التهريب الضريبي بعدا عالميا مع ما وفرته التكنولوجيا المعلومات

وتحرير حركة رؤوس الأموال والمعاملات الدولية، ومنه زيادة إمكانيات التهريب الخارجي الدولي بكل سهولة. وهذا ما يجعل التعاون الدولي ضرورة حتمية للمكافحة والحد من هذه الظاهرة، ويكون ذلك في إطار التعامل الدولي لتبادل المعلومات في شكل اتفاقيات ومعاهدات ثنائية (الاتفاقيات الجبائية، التنسيق الجبائي، المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي، الشفافية المصرفية، الشفافية الضريبية، المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمحلي).²

¹ نواق الخواس، مرجع سبق ذكره، ص.7.

² نواق الخواس، مرجع سبق ذكره، ص.7.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل المتضمن ثلاث مباحث، إلى ماهية التهريب الضريبي الدولي، وتوصلنا إلى أن التهريب الضريبي الدولي هو ظاهرة تعاني منها أغلب الدول في العالم وتؤثر سلباً على النظام الجبائي العالمي، لأنه لا يقتصر على حدود دولة واحدة فقط بل يمتد إلى جميع أنحاء العالم، كما له تأثير اقتصادي قوي على الدول وذلك راجع لضياح مورد مالي هام من موارد الدولة.

كما توصلنا إلى أنه ينقسم إلى نوعين تهريب ضريبي مشروع وذلك عن طريق استغلال الثغرات بطريقة قانونية وتهريب ضريبي غير مشروع أي الغش الضريبي وهو غير قانوني.

للتهرب الضريبي الدولي عدة آليات يمكن التهريب من خلالها إما عن طريق استخدام الجناات الضريبية أو باستخدام أسعار التحويل أو باستخدام المنشأة الدائمة.

نظراً إلى الآثار والأضرار التي يخلفها التهريب الضريبي الدولي على التنمية والاقتصاد وحتى على حقوق الإنسان، وجب تطبيق واستعمال طرق واليات وقائية وجزائية للتقليل من ظاهرة التهريب الضريبي الدولي على المستوى الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني

تمهيد

إن التهرب الضريبي الدولي أي استغلال الثغرات القانونية وتجنب دفع الضرائب من خلال استغلال القوانين القائمة هو ظاهرة لها تاريخ طويل مرتبط باقتصاد الرأسمالية والنظام المالي العالميين بمضاعفة تراكم الثروة مع استفاد الموارد الضرورية للدول، كل دولة تصمم نظمها الضريبية على نحو يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ينتج عن ذلك قيام أنظمة ضريبية متنوعة ومتباينة، لذا تقوم بعض الدول سعيًا وراء تحقيق مصالحها بوضع أنظمة ضريبية جاذبة تقوم على تقديم إعفاءات ومزايا ضريبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية والشركات والمشروعات والأفراد على مثل هذه الدول بما يسمى بالملاذ الضريبي أو الجنات الضريبية أو الملجأ الضريبي كما يطلق عليها أيضا بالواحة الضريبية.

تعد الملاذات الضريبية من أهم المواضيع الحديثة التي اهتم بها الباحثون وذلك لأنها لا تفرض ضرائب على رؤوس الأموال، ولأن نظامها يعفي تأدية الضرائب على العائدات الناتجة من النشاط الاقتصادي، كما أن هذه الظاهرة خلفت آثار اقتصادية على مختلف الدول بالرغم من الإيجابيات الجبائية التي تقدمها إلا أنه يترتب عنها انعكاسات سلبية.

في هذا الإطار قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تحدثنا عن تطور مفهوم الجنات الضريبية من خلال النبذة التاريخية لتطور مفهوم الجنات الضريبية، تعريف وخصائص الجنات الضريبية وأهم التسهيلات التي تقدمها أو تمنحها الجنات الضريبية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجنات الضريبية كآلية من آليات التهرب الضريبي الدولي وذلك من خلال الآثار الاقتصادية على البلد المضيف والمصدر كما قمنا بذكر جميع أنواع الجنات الضريبية ومتطلبات تصنيفها أما في المطلب الثالث تطرقنا إلى التهرب عن طريق الجنات الضريبية وفي الأخير تحدثنا عن الآثار الاقتصادية للجنات الضريبية وانعكاساتها.

المبحث الأول: تطور مفهوم الجنات الضريبية

أصبحت الجنات الضريبية أو الملاذات الضريبية تسمية مرادفة للتدفقات المالية الغير مشروعة والتي غالبا ما تتواجد بالقرب من الأقطاب الكبرى للأنشطة الاقتصادية وتقوم بتأطير التدفقات المالية التي غالبا ما تكون مجهولة المصدر كما أنها وردت بتسميات عديدة ومختلفة في شتى الأبحاث والمؤلفات والتقارير وهناك ما يطلق عليها باسم المراكز المالية.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب مختلفة المطلب الأول سوف نتحدث عن النبذة التاريخية للجنات الضريبية، أما المطلب الثاني سوف نتحدث عن مفهوم الجنات الضريبية والخصائص التي تمتاز بها أما المطلب الثالث سوف نتطرق إلى أهم التسهيلات التي تمنحها الجنات الضريبية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الجنات الضريبية

ليس من السهل معرفة بداية ظهور الملاذات الضريبية، البعض يربط تاريخ الملاذات الضريبية بتاريخ الضريبة ويشير البعض إلى قرنين قبل الميلاد عندما ظهرت المناطق الحرة في البحر الأبيض المتوسط في جزر رديلوس تمارس أنشطة دون رسوم أو ضرائب، ونظرا لموقعها الجغرافي أصبحت أهم المراكز التجارية وذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد وكان التجار اليونانيون الأوائل يبعثون ممثلين عنهم إلى الموانئ من أجل الاتفاق بين المشتري والبائع على مكان معين لشحن البضائع والإفلات من الرسوم المطبقة ولا يختلف ذلك عما يحدث حاليا من عمليات خارج الحدود.

نفس المبدأ عرفته القرون الوسطى (المدن الحرة) التي تقام على الموانئ أو المعارض التي تستفيد من مبدأ خارج الحدود التجارية والجبائية من الإعفاء، وأول معرض معنى يعود للقرن السابع عشر أقيم في سان دوني بفرنسا.

الملاذات الضريبية تطورت بالتوازي مع الدولة منذ القرن الثامن عشر وتضاعفت مع انتشار التجارة وكثافة تبادل رؤوس الأموال وفي سنة 1880 قدم المحامون نصيحة لحكام الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء الشركات¹ التي تتخذ إقامة لمقرها الاجتماعي في نيوجرسي، سنة 1920 ظهر مصطلح غسيل الأموال في أمريكا الناتج من الاحتيال في الكحول.

في 1920 ظهر الجيل الجديد من الملاذات (مناطق البهاماس - سويسرا لوكسمبورج) وتم تطوير التشريعات التي تسمح للأجانب بإيداع أموالهم للتملص من الضرائب واعتمدت على السر البنكي في تطوير نشاطها. في 1929 أثناء الأزمة الكبرى قرر القضاة في بريطانيا بأن القرار الاستراتيجي الخاص بجباية الشركات المتعددة الجنسيات يجب أن تتخذ في لندن، مما جعل الشركات تفر إلى دول أخرى وتختار مكان لمقرها الاجتماعي.

في 1934 صدر قانون "السر البنكي" في سويسرا الذي مكن من فتح حسابات سرية وبفضل صندوق الأورو - دولار الذي دعم سنة 1957 من طرف Sir George Bolton الذي أعلن عن الميلاد الفعلي للملاذات الضريبية.

تعتبر الملاذ الضريبي يوحى بأنه جزيرة خلافة بما شمس وتخييل، توجد على أطراف العالم حيث تحيي فئة من الصفوة لكن هذه النظرة خداعة وضارة.

لأن رؤوس الأموال التي تتجه نحو الملاذات الضريبية ومن المصادر المتنوعة وحركتها المفاجئة تثير انعكاسات خطيرة على الأسواق المالية كما أنها تكشف عن ممارسات للتدليس والغش سرعان ما تنفجر في شكل فضائح مالية وتسبب خسائر وإفلاس للعديد من الشركات والبنوك التي كان يشهد لها بالأداء والفعالية فالملاذات الضريبية تقدم زيادة عن الامتيازات الضريبية سلسلة كاملة من الخدمات المالية والمصرفية وتوظيف الأموال في البنوك.

في ظل مستوى عالي من المخاطر مثل التسيير الخاص لصناديق الاستثمار القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين ابتكار عمليات جديدة في توظيف رؤوس الأموال مثل المنتجات المالية.

¹ عبد السلام فغور، الملاذات الضريبية: الموطن الرئيسي للأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 8، جوان 2015، ص.ص.179.180.

وصلت بعض الملاذات الضريبية مثل جزر كايمان لعرض نموذج متكامل ومندمج في المالية الدولية وذلك في بعض سنين هذا الإقليم البريطاني الذي يسكنه 40000 ساكن أصبح لاعبا ولا يمكن الاستغناء عنه في الأسواق المالية العالمية ب 600 بنك ، 500 شركة للتأمين IBC 50000 25000 تكنتل تراست.¹ في 1975 نشرت مجلة الإيكونوميست الفرنسية ريبورتاج كشف الرأي العام عن الجوانب الهامة للملاذات الضريبية في العالم.

انتشار الملاذات الضريبية امتد خلال فترة 1980-1990 نتيجة الاختلال في التشريعات المالية والممارسات التضليلية في ميدان الجباية المرتكزة على تقديم التعقيم عن الكفاءة مما سمح بتطورها.²

المطلب الثاني: تعريف الجنات الضريبية

إن للجنات الضريبية مفاهيم وتعريف مختلفة ومتعددة سوف نقوم بعرضها في هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين الأول يتضمن تعريف شامل للجنات الضريبية أما الفرع الثاني فيحتوي على مجموعة من الخصائص التي تتميز بها هذه الجنات.

الفرع الأول: تعريف الجنات الضريبية

يطلق البعض على اللجنة الضريبية (خاص الدول الفرنكوفونية) بالملجأ الضريبي (Refuge Fiscale)، ويفضل البعض الآخر تسميتها بالواحة الضريبية (Oasis Fiscale) بإعتباره أكثر ملاءمة من مصطلح الجنات الضريبية أو بلدان العطل الضريبية (Les Vacances Fiscales) أما الدول الأنجلوسكسونية فأطلقت عليها (Tax Haven) والتي تسمى بالفرنسية (Les Paradis Fiscaux) أي الجنات الضريبية.³

بشكل عام لا يوجد تعريف واحد يحظى بالقبول العام للجنات الضريبية وهنا نذكر بعض التعريفات

الشائعة:

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص.180.181.

² عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص. 181.

³ بن يحيى ناجي، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020، ص.1.

التعريف الأول: وفقا للمعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العمل المالية إضافة إلى

جهات مالية أخرى يمكن القول أن الجنات الضريبية هي البلدان والأقاليم التي توجد بها التنظيم العام يخص الأنشطة المالية الوطنية، الموازاة مع التنظيم الاستثنائي للأنشطة الدولية بغية جلب حركة اقتصادية كبيرة ومتحددة.

التعريف الثاني: هي الولاية القضائية قد تكون دولة أو دويلة أو إقليم ، تكون فيه الضريبة على الدخل أو الربح

منخفضة جدا أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على هذه الميزة، وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى وهي السرية وهي ضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضريبة في بلده.

التعريف الثالث: هي مناطق تتميز بضغط ضريبي منخفض أو شبه معدوم وهي الدول التي تتمتع أنظمتها البنكية

والمالية بالصرامة الكبيرة فيما يتعلق بسرية المعلومات التي تخص عملائها الأجانب.¹

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الملاذات أو الجنات الضريبية هي وسيلة من وسائل التهرب

الضريبي الدولي وهي أماكن خارجية تمكن الأفراد والشركات بالقيام بعملية التهرب الضريبي الدولي.

يمكن من ذلك أن نقتصر مفهوم الملاذات على أنها الأمر الذي يتعلق بدول تكتفي بالضرائب الشكلية أو

الضعيفة كما تقدم مساعدات لغير المقيمين من الإفلات من الضرائب في دولة الإقامة.

الملاذ الضريبي هو إقليم بدون جباية أو تكون الجباية فيه ضعيفة بالمقارنة مع مستويات الإخضاع القائمة

في دول أخرى ذات جباية ثقيلة.

الملاذ الضريبي محصن بتدابير وتشريعات وممارسات إدارية تمنع المعلومات الأخرى حول المكلفين بالضريبة مع

الدول الأخرى والمراكز المالية التي تفرض رسوما ضريبية ضئيلة أو غير مفروضة على الإطلاق كما أنها لا تخلق

قنوات اتصال مع الأطراف الأخرى حول المعلومات الضريبية المتاحة لها مع الافتقار إلى الشفافية في مجال التشريع

ومن النواحي القانونية أو الإجراءات التنفيذية في المجالات الضريبية.²

يمكن كذلك تعريف الجنات الضريبية على أنها مقاطعة قضائية قد تكون دولة أو إقليم تكون فيه الضريبة

منخفضة جدا أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على ميزة وعادة ما تمنح هذه المقاطعات القضائية

¹ وداد بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وحسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01، جوان 2021،

ص.65.

² عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص. 182.

ميزة أخرى وهي السرية والضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضرائب في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية في بلده الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال.

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اللجنة الضريبية بأنها البلدان التي لها القدرة على تمويل خدماتها العامة بدون ضرائب على الدخل الاسمي أو بمعدل منخفض مما يجعلها مكان يتم استخدامه من قبل غير المقيمين للهروب من الضرائب في بلد موطنهم.¹

كما يمكن أن نعرفها بأنها المكان الذي يسعى إلى جذب النقود من خلال عرضه مرافق وتسهيلات مستقرة سياسياً لمساعدة الأشخاص أو الكيانات على تجاوز القواعد والقوانين والأحكام التنظيمية للسلطات القضائية في الأماكن الأخرى.²

بذلك نستخلص أنه تعتمد معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى استثمار أو نقل نشاطها إلى جنات ضريبية لما تفره من امتيازات ومميزات ضريبية تصل في الكثير من الأحيان إلى حد الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الدخل والأنشطة وبذلك تستفيد هذه الشركات من تخفيض عبئها الضريبي في الدولة الأم والحصول على الأرباح كاملة دون أي اقتطاعات في دول الجنات الضريبية.

الفرع الثاني: خصائص الجنات الضريبية

تتميز الجنات الضريبية بمجموعة من السمات أو الخصائص من أهمها:

1. كل الجنات الضريبية تقدم السرية و بأشكال مختلفة.
2. انخفاض معدلات الضرائب أو انعدامها.
3. تمتلك الجنات الضريبية خدمات مالية متطورة مقارنة بحجم اقتصادياتها الوطنية.
4. تقوم هذه الأماكن بحماية اقتصادياتها الداخلية من التسهيلات التي تقدمها لتجنب الوقوع في خدع التهرب الضريبي التي تقدمها للغير ، فعلى سبيل المثال قد تقدم إحدى الجنات الضريبية منعدم لغير المقيمين الذي يدعمون أموالهم هناك في حين تفرض ضرائب كاملة على المقيمين.

¹ ريمه ضافري، محمد سعد الدين بلخيري، الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي - حالة الأيرلندية المزوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 4، العدد 01، أبريل 2020، ص.79.

² نفس المرجع ، ص.79.

5. يتم التحكم في السياسة الداخلية لهذه الدويلات من طرف الأشخاص ذوي المصالح المالية من الخارج (وأحيانا تكون هذه المصالح المالية مخالفة للقانون).¹
6. ضرائب بدون دلالة أو غير موجودة خاصة لغير المقيمين.
7. غياب تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى وتعاونها القضائي جد محدود أو منعدم.
8. غياب الشفافية للنظام الضريبي يمكن الجهات الإدارية منح إعفاءات استنادا على معطيات معينة قد لا تعمم.
9. سهولة كبيرة في الإقامة وإنشاء الشركات بقليل من الشكليات، مع بعض القوانين للتجمع.
10. الشركات تعطي آثار للمجمعات أو التكتلات الأجنبية.
11. الملاذ الضريبي هو إقليم يمكن أن يكون دولة ذات سيادة أو غير مستقلة تتمتع بحكم ذاتي أو إقليم من دولة أو مناطق تحت حماية دول أخرى.²
12. سهولة خلق أو إنشاء مؤسسات في دول الجنات الضريبية حيث تمنح هذه الخيرة امتيازات في هذا المجال (صغر حجم رأس المال، حقوق المشاركة قليلة جدا وأحيانا ترافقها إعفاءات عدم الخضوع لشرط الإقامة أو الجنسية، حضور الجمعيات العامة أو مجالس الإدارة إجباري و يمكن الأخذ به عن طريق التوكيل أو عن طريق الهاتف.....الخ).

تمثل هذه الخصائص ما تتمتع به أغلب الجنات الضريبية، إلا أن كل جنة ضريبية لها خصوصيتها واستعمالاتها فمثلا في سويسرا وهي من أشهر دول الجنات الضريبية على المستوى العالمي نجد أن القانون المصرفي محاط بسرية مطلقة وخرق هذه السرية في هذا البلد مخالفة جزائية تستحق العقاب مع ذلك هناك إمكانية رفع هذه الحماية والسرية للمصارف في حالات نادرة ومحدودة جدا كالتحقيقات في الجرائم المتعلقة بغسيل الأموال.

¹ نفس المرجع، ص. 79.

² عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص. 182.

المطلب الثالث: التسهيلات التي تمنحها الجنات الضريبية

صممت الجنات الضريبية بحيث تكون سرية، متكتمة وغير شفافة لتلخص الفكرة الأساسية لوجودها في إخفاء الثروات المخبأة داخلها من خلال منح مجموعة من التسهيلات المالية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب. من أهم التسهيلات التي تمنحها الجنات الضريبية ما يلي:¹

1. غياب الضريبة على الدخل والأرباح.
2. غياب الرسوم على الهبات.
3. عدم اشتراط البنك معرفة هوية الزبون.
4. المحافظة على السر البنكي (السرية المصرفية) والقبول بالحسابات المجهولة.
5. عدم كشف البنك عن مقدار الأرباح المحققة في المعاملات التجارية الخاصة بصاحب الحساب.
6. لا يقوم بمراقبة التعاملات المالية.
7. لا يجرم فعل تبيض الأموال.²

المبحث الثاني: الجنات الضريبية كآلية من آليات التهرب الضريبي الدولي

من المعلوم أن الجنات الضريبية هي شكل من أشكال التهرب الضريبي الدولي وذلك عن طريق استخدام طرق ملتوية واللجوء إلى استعمال الحيل لتخفيض العبء الضريبي ولهذه الجنات الضريبية أشكال وأنواع وتصنيفات يتم على أساسها تقسيمها وذلك وفقا لمعايير وشروط متفق عليها ويجب أن يستوفي البلد هذه الشروط حتى يتم تصنيفه كجنة ضريبية، في هذا المبحث سنتطرق إلى أنواع الجنات الضريبية ومتطلبات تصنيفها وكيف يتم التهرب الضريبي الدولي عن طريق الجنات الضريبية.

المطلب الأول: أنواع الجنات الضريبية

هناك نوعين من المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الجنات الضريبية من بينها نذكر:

أولاً. معيار الشمول: وفقا لهذا المعيار تصنف الجنات الضريبية إلى نوعين هما:

¹ وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.66.65.

² وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.66.65.

- **جنات ضريبية عامة** : وهو النوع الشائع والمنتشر بكثرة، وهو عبارة عن دول وأقاليم تشريعاتها الضريبية والاستثمارية تتضمن أنظمة ضريبية خاصة تطبق على الجميع، وتمنح جملة من الحوافز الضريبية والمالية للاستثمارات الأجنبية بوجه عام، مثال على ذلك: موناكو وسويسرا.
- **جنات ضريبية خاصة** : هي عبارة عن دول وأقاليم تنشئ أنظمة ضريبية خاصة لأنواع محددة من الشركات، مثال على ذلك قيام لوكسمبورغ بإنشاء نظام ضريبي خاص بالشركات القابضة.¹

ثانياً. معيار فرض الضرائب: وفقاً لهذا المعيار تصنف الجنات الضريبية إلى ثلاث أنواع وهم:

- **جنات ضريبية عديمة العبء الضريبي (Nil taxhaven)**: هي دول لا تفرض أي ضريبة من الضرائب المباشرة مثل ضرائب على الدخل أو الضرائب على أرباح الشركات أو ضريبة أرباح رأس المال أو ضريبة الميراث، كما أنها تفتقر إلى معاهدات الازدواج الضريبي مع الغالبية العظمى من الدول المتقدمة ومن أمثلة على هذه الدول: أنجويلا، MONACO، ANGUILLA، موناكو، BERMUDA، فانواتو VANUATU، جزر تركس وكايكوس THE TURKS، CAICOS.²

غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن خاصية الضرائب الصفيرية التي تميز هذا النوع من الجنات الضريبية لا تعني عدم خضوع غير المقيمين للضرائب بصفة غير مطلقة، إذ يتم إخضاعهم للضرائب بوسائل أخرى، مثل رسوم الترخيص والتسجيل، واشتراط الاحتفاظ بمديرين محليين وهميين، وتفرض جميع الجنات الضريبية رسوماً على تشغيل الكيانات غير المقيمة، على سبيل المثال في فانواتو VANUATO تقدر تكلفة تسجيل الشركة بـ 150 دولاراً أمريكياً و 300 دولاراً أمريكياً للاحتفاظ بها في سجل الشركات، في حين تبلغ الرسوم السنوية لشركة غير مقيمة في جزيرة أيل أوف مان ISLE OF MAN حوالي 320 جنيه إسترليني.

- **جنات ضريبية تعفي الموارد الأجنبية (Foreign source exemple havens)**: هي دول لا تفرض ضرائب على الدخل التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ناتجة عن أنشطة تتم خارج إقليم الدولة، مثل: كوستاريكا، هونغ كونغ، سيشل، بنما، سنغافورة.³

¹ نفس المرجع، ص.68.

² رجمة ضافري، سعد الدين بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص.80.

³ وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.68-69.

كما أن بعض الملاذات الضريبية الأخرى لا تسمح حتى للشركة بإجراء الأعمال التجارية داخليا في حالة المطالبة بالمزايا الضريبية، وتطالب الجنات الضريبية مثل بنما وجبل طارق من الشركة أن تقرر وقت التأسيس ما إذا كان مسموحا لها بالقيام بأعمال تجارية محلية (وبالتالي تفرض ضرائب على أرباحها في جميع أنحاء العالم)، أو على الأعمال الأجنبية وحدها، وبالتالي خالية من الضرائب.¹

- **جنات منخفضة العبء الضريبي (Low tax havens):** هي الدول التي تفرض ضرائب على دخل السكان في جميع أنحاء العالم، وتمنح مزايا ضريبية وفرص لاستخدام المعاهدات الخاصة بالازدواج الضريبي بهدف تخفيف العبء المالي، مثل: النمسا، بربادوس وهولندا.²

المطلب الثاني: متطلبات تصنيف الجنات الضريبية

حتى يتم تصنيف البلد كجنة ضريبية ينبغي توفر عدد من الخصائص والسمات الضرورية المميزة للجنات الضريبية، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ثلاث ميزات رئيسية:³

- 1) **ضرائب اسمية أو معدومة:** رغم اختلاف الهيكل الضريبي من بلد لآخر إلا أن الجنات الضريبية تقدم نفسها كأماكن يمكن لغير المقيمين فيها التهرب من دفع الضرائب المرتفعة عن طريق وضع أصولهم وأعمالهم في تلك الولايات القضائية، وتشتهر الجنات الضريبية المختلفة بالحسومات على عدة أنواع من الضرائب، غير أن هذه السمة وحدها غير كافية لتصنيف البلد كجنة ضريبية ذلك أن العديد من الدول تمنح حوافز ضريبية لجذب الاستثمارات الخارجية لكنها لا تصنف كجنات ضريبية.
- 2) **سرية المعلومات الشخصية:** حيث تتضمن الجنات الضريبية سرية المعلومات المالية الشخصية، كما أن لمعظمها قوانين رسمية أو ممارسات إدارية تمنع عمليات التدقيق من قبل السلطات القضائية الأجنبية، كما تمنع كذلك تبادل المعلومات معها أو تشاركها معلومات قليلة.
- 3) **غياب الشفافية:** تتميز الأجهزة التشريعية والقانونية والإدارية للجنات الضريبية بكونها غير شفافة، إذ أنه غالبا ما يتم إصدار أحكام سرية في الخفاء أو إجراء مفاوضات حول معدلات الضرائب.

¹ رمة ضافري، سعد الدين بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص.81.

² وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.69.

³ نفس المرجع، ص.66.

بالإضافة إلى السمات المذكورة أعلاه، قام مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (US GAO) بإدراج سمتين إضافيتين للجنات الضريبية:

1) **عدم اشتراط التواجد المحلي:** عادة لا تتطلب الجناات الضريبية أن يكون للكليانات الخارجية وجود محلي كبير، معناه يمكن الحصول على المزايا الضريبية التي تمنحها الجناات الضريبية بمجرد تسجيل اسمك فيها، فالأمر لا يتطلب إنتاج سلع أو خدمات أو القيام بأعمال تجارية داخل حدود البلد، وقد نتج عن هذا الامتياز وجود عدد كبير جدا من الشركات تتشارك نفس العنوان ما يدل على غياب عمليات حقيقية لها كونها مجرد شركات وهمية مسجلة على الورق فقط، وخير مثال على ذلك مبنى اوجلان د هاوس (Ugland house) المتكون من أربعة طوابق فقط مقره في جزر كايمان ويعتبر مقرا لما يزيد عن 19000 شركة مسجلة.

2) **تسويق الجناات الضريبية:** تسوق الجناات الضريبية نفسها كمراكز مالية خارجية كما تحب أن تطلق على نفسها لقب المراكز المالية الدولية (international financial centers)، وغالبا ما تروج الجناات الضريبية لنفسها كأماكن "يست غرق تأسيس شركة أو فتح حساب بنكي نفس الوقت الذي تستغرقه في موازنة دفتر الشيكات الخاص بك".

بخلاف المزايا الضريبية والسرية الممنوحة ، يجب كذلك توفر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية لجعل منطقة ما جنة ضريبية، لعل أهمها:

1) **الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني:** يعد عامل الاستقرار من العوامل المهمة التي تجذب المستثمرين الخارجيين، فالمزايا والإعفاءات الضريبية مهما بلغت لا تكفي وحدها إذا لم يتوفر البلد المضيف على المستوى المطلوب من الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، مع ضرورة توفر بيئة اجتماعية جاذبة وخير مثال على ذلك سويسرا.¹

2) **استقرار العملة الوطنية:** تمتاز الجناات الضريبية باستقرار عملتها الوطنية وقوتها اتجاه العملات الأخرى، وقابلية العمل للتحويل إلى العملات الرئيسية في العالم، فههدف تمكين انتقال أموال المستثمرين الأجانب يستلزم أن تكون عملة دولة الجنة الضريبية قابلة للتحويل إلى أقوى وأهم وأشهر العملات على الصعيد

- العالمي كالدولار الأمريكي، أو الجنيه الإسترليني.... الخ، وللإشارة فبعض الجنات الضريبية تعتمد عملة غير عملتها الوطنية، مثال على ذلك اعتماد بنما على الدولار الأمريكي كعملة أساسية في التداول.
- (3) **انعدام الرقابة على الصرف:** لان غياب الرقابة على الصرف يسهل من عملية تحويل أموال المستثمرين الخارجيين من وإلى اللجنة الضريبية، بهدف تخفيض أعبائهم الضريبية.⁴¹
- (4) **سهولة ومرونة التأسيس:** من السمات الأخرى البارزة للجنات الضريبية سهولة تأسيس الشركات وبتكاليف منخفضة للغاية، ودون الكشف عن الهوية، كما أنها تتيح إمكانية شراء الشركات حرفياً "من على الرف"، إضافة إلى أنها لا تتطلب بأن يكون للشركات والمؤسسات المالية أي تواجد حقيقي على أراضيها.
- (5) **الخدمات المصرفية والمهنية والدعم:** رغم أن سويسرا والنمسا ليستا جنات ضريبية بشكل صارم، غير أنها تحظى بشعبية كبيرة بالنسبة للخدمات المصرفية الخارجية ووجهة آمنة للأصول.
- (6) **المعاهدات (Treaties):** تفقد العديد من المناطق شعبيتها كجنات ضريبية بسبب المعاهدات الدولية الخاصة بتبادل المعلومات والموقعة مع مختلف الحكومات، على النقيض من ذلك فقد أصبحت العديد من الجنات الضريبية مثل موريشيوس (Muaritius) شائعة بسبب الثغرات في معاهدات التهرب الضريبي الموقعة مع مختلف الولايات القضائية.
- (7) **وسائل النقل والاتصالات:** وجود وسائل نقل واتصالات متطورة هو بمثابة حافز للمستثمرين الخارجيين، وذلك ما تظهره تجربة كل من هونغ كونغ وسنغافورة.
- (8) **الموقع الجغرافي:** لطالما كان الموقع الجغرافي عاملاً مهماً في شعبية وجهات معينة، مثال على ذلك تعتبر جزر البهاما وجهة بحرية شعبية للشركات الأمريكية بسبب قربها من فلوريدا.²

المطلب الثالث: التهرب عن طريق الجنات الضريبية

يتم التهرب الضريبي باستخدام الجنات الضريبية عن طريق:

- (1) إنشاء الشركات الوسيطة أو الساترة TRUSTS، RELAIS، ECRAN: في اللجنة الضريبية هو المبدأ الذي يركز عليه النظام والتركيب الدولي، هذه المنشآت في الواقع لها دور في الوساطة وفي تمركز

¹ و داد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.67.

² و داد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.67.68.

- مداخيل منظمي هذه التعاملات والذين يتمنون أن لا يتم ضبطهم من قبل الإدارة الضريبية في بلد إقامتهم، إذ ينهض كيان الشركة الساترة على مجموعة عناصر معينة، وهذه العناصر هي:
- ✓ أمّا شركة يتم تأسيسها في بلد ذي معدل ضريبة منخفض أو لا تفرض ضرائب فيها نهائياً.¹
 - ✓ يتم تأسيس هذه الشركة والسيطرة عليها من قبل أشخاص طبيعيين واعتباريين مقيمين في بلد ذي معدل ضريبة مرتفع.
 - ✓ استخدام مناورة التهرب الضريبي الدولي من خلال هذه الشركة يقوم على أساس إدارة الإيرادات وتوجيهها من الشركة الأم إلى الشركة الساترة، لأجل تمكين الشركة الأم من التهرب من الضرائب ذات السعر المرتفع المفروضة في دولة الأصل.
- الصعب في هذه الطريقة يكمن في تحديد هوية المالكين الحقيقيين لهذه الشركات ومكانهم، فالمقر في الجنة الضريبية وهمي، في حين أن المقر الحقيقي في البلد الأم، ومن هناك تقوم هذه الأخيرة بالإدارة والتوجيه.²
- لا تقوم هذه الشركات الوهمية، التي يطلق عليها أيضاً الكيانات ذات الغرض الخاص، بأي أنشطة تجارية حقيقية، بل تقوم بأنشطة الشركات القابضة، أو بتقديم تمويل داخلي، أو بإدارة أصول غير ملموسة غالباً بهدف تقليل الفاتورة الضريبية العالمية للشركات متعددة الجنسيات.³
- (2) تخفيض التكاليف في الجنات الضريبية ومنه التقليل من العبء الضريبي إلى أقصى حد ممكن في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع وتزيد منه في الدول ذات الجنات الضريبية، وهذا قبل توزيع الأرباح.
- (3) أما بعد توزيع الأرباح فإن الشركات الوليدة الموجودة في الجنات الضريبية لا تقوم بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم حتى لا تفرض عليها ضرائب مرتفعة، وإنما تعيد استثماره في الجنات الضريبية نفسها أو تحويلها إلى دول أخرى أقل خضوعاً للضريبة.⁴
- فعلى سبيل المثال تصدر شركة أمريكية، لها فرع عبارة عن شركة وهمية في البهاما، بضائع إلى فرعها الألماني وترتب تعاقدات الصفقة بحيث تباع البضائع أولاً إلى فرع المبيعات التابع لها في البهاما بسعر منخفض محولة بذلك

¹ رعة ضافر، سعد الدين بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص.86.

² رعة ضافري، سعد الدين بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص.87.86.

³ فاتح أحمية، مرجع سبق ذكره، ص.77.

⁴ رعة ضافري، سعد الدين بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص.87.

الدخل من ألمانيا إلى البهاما، لذا يزيد دخل الشركة الخاضع للضريبة في البهاما بينما يقل الدخل الخاضع للضريبة في أمريكا وألمانيا، وفي الواقع لا تذهب البضائع إلى البهاما، وحتى الوثائق والنقود لا تصل إلى هناك أبدا.¹

يعد هذا الأسلوب من أساليب الاحتيال في التجارة الدولية وهو أسلوب شائع الاستعمال حيث يلجأ المحتالون إلى خفض قيمة الصادرات إلى غير حقيقتها والاحتفاظ بالفرق في الخارج، كما في حال البهاما وأمريكا ويفعلون العكس بالنسبة للواردات حيث يميلون إلى تضخيم فاتورة الواردات لتحويل مبالغ باهظة والاحتفاظ بالفارق أيضا في الخارج، كما في حالة ألمانيا والبهاما.

كما يوجد في بعض الدول كما في بنما شركات تعرف باسم الشركات الورقية، وهي شكل من الشركات الوهمية، حيث يجوز في بنما إنشاء شركات على الورق فقط، ويتم تسجيلها في السجلات الرسمية بمنتهى السهولة دون أن يعلم بها أحد، ويتولى هذه العملية إدارة تقوم بفتح شركة تختار اسم لها، وتوزع النشاط على الورق، تم تفتح حساب في البنك في بنما، وفي الإدارة الرسمية التي سجلت فيه اسم الشركة لا يضع اسم رئيس مجلس إدارتها ولا حتى اسم مالكيها، ثم يفتح الحساب في البنك اوف شور باسم الشركة لا يضع اسم أي شخص ويكتفي فقط بمجرد توقيع مع رقم الحساب، وبالتالي يتم ترحيل الأموال من بعض الدول وإيداعها في حساب الشركات الورقية في بنما دون أن يعلم أحد، ولا يمكن اختراق سرية هذه البنوك إطلاقا لعدم وجود اسم أحد، بل فقط مجرد حساب باسم شركة كذا، فالقانون في الدول التي تسمح بإنشاء الشركات الورقية يتيح إخفاء الأموال القدرة كما يخفي أصحابها ومصدر تمويلها.²

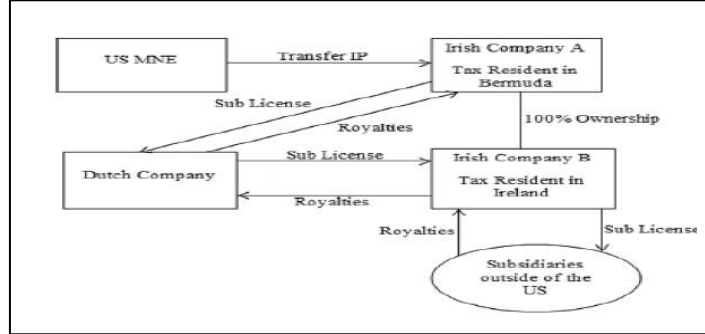
كما تلجئ بعض الشركات المتعددة الجنسيات إلى استغلال الثغرات الموجودة في القانون الايرلندي باستخدام أساليب الهندسة الضريبية الحديثة ذات الأسماء الرمزية المبتكرة مثل "أيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية" وهو أسلوب يقوم على تحويل الأرباح بين شركات تابعة في أيرلندا وهولندا لها جنات ضريبية في بحر الكاريبي، يوضح لنا الشكل أدناه طريقة تنفيذ هذه الإستراتيجية للتهرب من دفع الضرائب:³

¹ فاتح أهمية، مرجع سبق ذكره، ص.77.

² فاتح أهمية، مرجع سبق ذكره، ص.78.77.

³ وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.70.

الشكل (1-2) : إيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية



المصدر: و داد بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله الجزائر، جوان 2021، ص.70.

يوضح لنا الشكل أعلاه هيكل معقد لتحويل الأرباح المعروف بـ " Double Irish A Dutch Sandwich" تنطوي هذه الطريقة على استخدام العديد من الشركات التابعة بعضها موجود في جنات ضريبية والبعض الآخر في أماكن لا تدعم الجنات الضريبية، ويمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

تقوم الشركة المتعددة الجنسيات الأمريكية الأم ببيع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها إلى شركة إيرلندية (أ) مسجلة ومقيمة في الجنة الضريبية بربودا، وتقوم الشركة (أ) بعد ذلك بمنح ترخيص حقوق الملكية الفكرية للشركة الهولندية، لتقوم بعد ذلك الشركة الهولندية بمنح ترخيص الملكية الفكرية للشركة الأيرلندية (ب) المقيمة في أيرلندا وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل للشركة الأيرلندية المسجلة في بربودا، تقوم الشركة الأيرلندية (ب) بعد ذلك بمنح حقوق الملكية للشركات التابعة في جميع أنحاء العالم في مواقع غير الجنات الضريبية، تضمن تدفقات الإتاوات بين جميع هذه الشركات الفرعية تجنب ضرائب الشركات عبر مواقع متعددة وتحويل الأرباح يتم إلى بربودا أين يكون معدل ضريبة الشركات منخفض جدا أو معدوم.

من الواضح أن هذه العملية معقدة للغاية، ففي التطبيق العملي تستخدم الشركات متعددة الجنسيات مخططات معقدة للغاية تجعل عملية تتبع مدفوعات الإتاوات من السلطات الضريبية أمر شبه مستحيل، ومن أشهر الشركات التي استخدمت هذه الإستراتيجية نذكر (Apple، Google، Facebook، Microsoft).¹

¹ و داد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.71.70.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للجنات الضريبية

إن للجنات الضريبية آثارا اقتصادية سواء على البلد المضيف أو البلد المصدر ويوجد عدة دراسات تبين وتتناول هذه الآثار على اقتصاديات الدول، الجنات الضريبية مثلها مثل مختلف الظواهر يترتب عليها انعكاسات سلبية بالرغم من المزايا التفضيلية الجبائية التي تقدمها هذه الأخيرة.

في هذا المبحث سنتعمق في الآثار الاقتصادية ضمن مطلبين الآثار على البلد المصدر والآثار على البلد المضيف وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى مختلف الانعكاسات السلبية للجنات الضريبية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية على البلد المصدر

سنقوم بتقسيم هذه الآثار إلى آثار اقتصادية مباشرة و آثار اقتصادية غير مباشرة.¹

أولا. الآثار المباشرة

- عدم المساواة في إعادة توزيع الدخل والثروة وذلك لأن أصحاب الدخل المرتفعة يستطيعون نقل دخولهم إلى الملاذات الضريبية وبذلك يتجنبون الضرائب، بينما أصحاب الدخل المنخفضة ليس لديهم هذه القدرة وبذلك يزيد التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض مستوى الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف في توليد الدخل.
- انخفاض قيمة العملة وذلك بسبب الاختلال بين الطلب والعرض على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.
- تراجع دور الضرائب أي الإيرادات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال مما ينعكس بصورة مباشرة على الإنفاق العام وتراجع برامج التنمية الاقتصادية.

¹ إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2021، ص.118.

ثانيا. الآثار غير المباشرة

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك لأن الشركات والمصانع الكبيرة يمكنها التهرب من دفع الضرائب والانتقال إلى الملاذات الضريبية بين الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها التنقل إلى هذه الملاذات مما يحملها أعباء ضريبية كبيرة مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات التي تنتجها.
- تعميق الفجوة في الحقوق الاجتماعية وخاصة لذوي الدخل المحدودة وتعميق من التفاوت الكبير في الدخل والثروة.
- انخفاض الخدمات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال نحو الخارج فيما يتعلق بخدمات البنى التحتية وسوق العمل.
- الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة في حساب رأس المال مما ينعكس سلبا على بقية المؤشرات الاقتصادية.¹

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على البلد المضيف

يعتبر الهدف الرئيسي للجنات الضريبية جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيضة، سنقوم بالاعتماد على دراستين والمقارنة بينهما من أجل تلخيص وشرح الآثار الاقتصادية على البلد المضيف وهذه الدراستين لكل من Peter Schwarz و Shafik Hebous.

تظهر دراسة Peter Schwarz والتي أجراها على عينة من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات عن أثر الجنات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أن هذه الشركات غير مرنة في قرارات استثمارها بالنسبة لانخفاض معدل الضرائب، فبالرغم من أن انخفاض 1% من معدل الضرائب في الدولة المضيضة يؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 0,3% و 1,8%، إلا أن مرونة الاستثمار بالنسبة للضرائب أقل عند تحليل الاستثمارات في الإنتاج والآلات والمعدات فقط. وهذا يشير إلى أن المنافسة بين البلدان على جذب رأس المال الحقيقي هو أقل حساسية بالنسبة لمعدلات الضرائب.²

¹ إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

² هيثم محمد نصر الدين حامد، دور الجنات الضريبية في التجنب الضريبي على مستوى الدولي،

بينما يرى Shafik Hebous في الدراسة التي أجراها على سلوك الشركات الألمانية أن بعض الملاذات الضريبية، مثل أندورا وأوروبا ليس لها تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لألمانيا ، بنما ، النمسا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ وسويسرا من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر الألماني في أوروبا، كما أنها وجدت أن جزر كايمان تتلقى 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ألمانيا وهو ما يعادل نصيب مرتكز المال الخارجية المعروفة مثل هونغ كونغ وسنغافورة، وهو ما يشكك في مدى جدوى الجنات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نلخص من ذلك أن أثر الجنات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير مضمون، كما أنه يتوقف في بعض الأحيان على مدى تكامل الأسواق المالية للدولة المضيفة، وطبيعة الحكومة والبنية التحتية والمؤسسية للدولة.¹

مكننا تلخيص الآثار الاقتصادية للبلد المضيف في النقاط التالية وذلك بتقسيمها إلى آثار مباشرة وغير مباشرة.²

الآثار المباشرة:

- جذب رؤوس الأموال واستغلالها في تنمية وتطوير البلدان المضيفة.
- جذب الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تكامل الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تحسين قيمة العملة المحلية.

الآثار غير المباشرة:

- تحسين الواقع الخدماتي والبنى التحتية في البلدان المضيفة.
- خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال التدفقات النقدية.

¹ هيثم محمد نصر الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

² إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لوجود الجنات الضريبية

يترتب عن الجنات الضريبية انعكاسات وأثار سلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تهديد التوازن المالي بين دول العالم ، حيث يفضل أصحاب الثروات تهريب أموالهم وأرباحهم وكذلك الاستثمارات في البلدان التي تقدم لهم أفضل المزايا والإعفاءات الضريبية، مما يترتب عنه مجموعة من الانعكاسات السلبية على اقتصاديات الدول ذات الضغط الضريبي المتوسط أو المرتفع.
- المخاطر الأمنية، خاصة من المنظمات الإجرامية الدولية والتنظيمات الإرهابية التي تستغل الخدمات البنكية التي تلتزم بالحماية المطلقة للمعلومات والمعطيات حول التحويلات البنكية لتمويل عملياتها في باقي بلدان العالم، هذه المعطيات دفعت المنتظم ال دولي من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبلورة مجموعة من الإجراءات للحد من ظاهرة الجنات الضريبية.
- انخفاض حاد وكبير في الموارد الجبائية، فصغر مساحة البلدان المصنفة كجنات ضريبية وقله عدد سكانها يمكنها من عدم فرض ضرائب كثيرة ومرتفعة، في حين أن الدول الأخرى ستجد نفسها مرغمة لمنع تهريب الأموال والأرباح خارج تراب الدولة على سن مجموعة من الإعفاءات الضريبية على الشركات والأفراد خاصة الأثرياء مما سيضعف مواردها الجبائية ويجعلها غير قادرة على انجاز البرامج الحكومية في المجالات الاجتماعية والبنية التحتية، وهو ما يفاقم الأوضاع الاجتماعية خاصة في الدول النامية التي تعاني أصلا من نقص الموارد المالية.
- تشكل الجنات الضريبية عبءا سوداء لجريمة المنظمة الدولية، من خلال توفيرها لوسائل وآليات قانونية قارة على التغاضي عن مصدر هذه الأموال وعن هوية أصحابها، كما أنها ترفض التعاون مع الدول الأخرى للقيام بتحقيقات جبائية أو جنائية تتعلق بهذه الأموال، فهي تقوم بدور الوسيط بين شبكة التحويلات المالية الدولية الشرعية وهذه الأموال المجهولة المصدر أو ذات المصدر المشبوه، فهي تساهم في تفشي الارتشاء على المستوى الدولي وتمويل المنظمات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية.
- فالجنات الضريبية تمنح خاصية السر البنكي، والحماية المطلقة للعمليات المالية والتجارية التي تمكن من إبقاء هوية المالكين والمستفيدين من التحويلات المالية مجهولة، حيث أن امتناع هذه الدول عن التعاون

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص.20.

مع بقية بلدان العالم شكل عائقا يكفل الحماية للمتهربين من الضرائب وأصحاب الثروات ذات المصدر غير المعروف.

- تشكل الجنات الضريبية ملاذاً آمناً لإخفاء الأموال المتحصلة من عمليات الارتشاء الضخمة، من خلال الخدمات التي تقدمها البنوك عن طريق تغيير مسار الأموال عدة مرات وتغيير مصدرها وإنشاء شركات وهمية وصفقات غير حقيقية بهدف تبييض مصدر تلك الأموال.
- يؤدي وجود الجنات الضريبية إلى تزايد مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية، فهي تغير مسار المدخرات العالمية وتعمل على تركيزها في مناطق معينة، كما تسهل تداول الأموال بدون مراقبة، كما تجعل من البيانات المحاسبية والنتائج المالية للشركات، خاصة المتعددة الجنسيات غير دقيقة والتي تشكل في أغلب الأحيان الأساس التي تعتمد عليه بعض الشركات لإعلان إفلاسها المتعمد للتهرب من الضريبة والديون وغيرها من الالتزامات، كما تؤدي بسبب التداول السريع لرؤوس الأموال بدون مراقبة إلى تنامي هروب الأموال من الدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه البلدان.¹

¹ زواق الخواس، مرجع سبق ذكره، ص.20.

الخلاصة

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الجنات الضريبية هي شكل من أشكال التهرب الضريبي الدولي، تطورت هذه الظاهرة عبر التاريخ حتى توصلت إلى ما هي عليه اليوم، وقد تكون دولة أو دويلة أو إقليم أو جزيرة تكون فيها الضرائب منخفضة أو معدومة وتشجع ميزة السرية المصرفية وهذا ما يبحث عنه الأشخاص أو الشركات الذين يريدون التهرب من دفع الضرائب.

توصلنا إلى أن الجنات الضريبية أشكال وأنواع عديدة يتم تصنيفها على أساس معيارين وهما الشمول وفرض الضرائب. ويكون التهرب عن طريقها باستعمال العديد من الحيل على سبيل المثال إنشاء شركات وسيطية وتخفيض التكاليف من أجل التقليل من العبء الضريبي، كما أنها تقوم بعدم تحويل أرباحها إلى الشركة الأم من أجل التملص من دفع الضريبة، ويتم كذلك التهرب عن طريق استخدام طريقة " أيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية" وهي طريقة جد معقدة تصعب على السلطات الضريبية تتبع دفعات الإتاوات.

تخلف الجنات الضريبية آثارا اقتصادية على البلدين المصدر والمضيف آثارا مباشرة وغير مباشرة مخلفة انعكاسات و آثار سلبية على الاقتصاد العالمي والنظام الجبائي العالمي.



تمهيد

لتحقيق أهداف الضريبة تسعى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء بتعزيز إيرادات الضريبة لديها من خلال إصلاح نظامها. إلا أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، وظهور شركات متعددة الجنسيات التي لطالما اقترن اسمها بعمليات التهرب الضريبي الدولي مع بروز وتنامي ظاهرة الجنات الضريبية كمناطق تستقطب أموال وشركات الأجانب من خلال منحها العديد من المزايا الضريبية وغير الضريبية. كما أن تهرب المكلفين من دفع الضرائب في بلدانهم الأصلية سببا في خسارة الإيرادات الضريبية في مختلف دول العالم.

الجنات الضريبية ظاهرة من أبرز الملامح الصارة للعوالم المالية، فهي لا تخضع لقيود أو شروط وتوفر السرية المصرفية وتعمل في نظم رقابية أقل شفافية مما يؤهلها لتكوين مخبأ للثروات غير المشروعة وأحيانا مشروعة.

إن كل دولة تصمم نظمها الضريبية بشكل يلاءم ظروفها وأوضاعها المختلفة فعليه ينشأ عن ذلك قيام أنظمة ضريبية متنوعة ومتباينة ومن هنا تقوم بعض الدول وسعيها منها لتحقيق مصالحها الخاصة بوضع أنظمة ضريبية جذابة تقدم بموجبها معدلات ضريبية منخفضة جدا لا تقوض ضرائب أصلا بالإضافة إلى تقديم مزايا أخرى كما أن الجنات الضريبية أدت إلى خلق خسائر للنظام الجبائي العالمي. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحدثنا عن التوزيع الجغرافي للجنات الضريبية في العالم أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الجبائي العالمي، أما المبحث الثالث تحدثنا عن وسائل مكافحة الجنات الضريبية.

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي للجنات الضريبية

هناك العديد من الجنات الضريبية حول العالم لا يمكن التنبؤ بعددها نظرا لكثرتها فهي تفوق ستين دولة، إقليم وجزيرة، وقد تم تصنيفها إلى مناطق حسب الموقع الجغرافي وحسب التزامها بالمعاهدات من عدمه وتفاوت فيما بينها في الأهمية نظرا للسرية المصرفية التي تطبقها، وهناك بعض النماذج عن هذه الملاذات في العالم لأكثر الدول اعتمادا من قبل الشركات والأفراد.

قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول تقسيمات الجنات الضريبية عبر العالم والمطلب الثاني تطرقنا فيه إلى بعض النماذج للملاذات الضريبية في العالم وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فروع الفرع الأول هو سويسرا كملاذ ضريبي آمن، الفرع الثاني هونغ كونغ كملاذ ضريبي آمن والفرع الثالث سنغافورة كملاذ ضريبي آمن.

المطلب الأول: تقسيمات الجنات الضريبية حول العالم

يتفق معظم الاقتصاديين على أن أول ملاذ ضريبي حقيقي هو سويسرا، حيث كانت البنوك السويسرية منذ فترة طويلة ملاذا برأس المال للأشخاص الفارين من الاضطرابات الاجتماعية في روسيا وألمانيا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى. وفي الجزء الأول من القرن العشرين في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الأولى، أطلقت حكومات أوروبية كثيرة ضرائب بشكل مكثف للمساعدة في دفع تكاليف جهود إعادة الأعمار في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى. وبصورة عامة، ظلت سويسرا محايدة خلال الحرب وتجنبت إعادة بناء بنيتها التحتية، وبالتالي كانت قادرة على الحفاظ على مستوى منخفض من الضرائب، ونتيجة لذلك كان هناك تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى البلد لأسباب تتعلق بالضرائب.¹

تبقى الأرقام متضاربة بشأن العدد الحقيقي للملاذات لكنها بالتأكيد تتجاوز العدد 60 ملاذا أغلبها في أوروبا ومحيطها (حوالي 16 دولة منها 9 تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، سويسرا، لكسمبورغ، بلجيكا)، الأغلبية الأخرى تنتمي للفضاء الأوروبي مثل ليخسنتاين، وفرنسا وحدها أحصت على أقل 5 ملاذات (بولينيزي، موناكو أندو، سان بارتيليمي، سان مارتا). وأكبر الملاذات توجد في الولايات المتحدة الأمريكية، عدد الملاذات الضريبية

¹ رجمة ضافري، مرجع سبق ذكره، ص 81..

لن تتوقف عن الزيادة بسبب التحرر المالي وتطور وسائل الاتصال والإعلام التي سهلت من الحركات السريعة لرؤوس الأموال.¹

كما يمكننا تقسيم دول وأقاليم الجنات الضريبية إلى أربعة مجموعات:²

1. **منطقة الجنات الضريبية الأوروبية:** تضم سويسرا ولوكسمبورغ التي تصنف من أكبر الجنات الضريبية في العالم بدأت العمل سنة 1929 كأول جنة ضريبية في أوروبا، وهولندا التي تمثل دول الأوفشور فيها حوالي 18 تريليون دولار، إضافة إلى النمسا وبلجيكا ودول الماكرو أوروبية مثل موناكو، ليشتنشتايني وجزر ماديرا البرتغالية.
2. **منطقة الجنات الضريبية البريطانية:** تشمل مجموعة الجزر التابعة للتاج البريطاني ممثلة في جرسبي، جورنزبي وأيل أوف مان، بجانب المناطق الواقعة عبر البحار مثل جزر كايمان، برمودا، فيرجن، الترك وكايكوس، جبل طارق، تخضع هذه المناطق لسيطرة بريطانيا، وفي نطاق هذه المنطقة نجد أيضا هونغ كونغ، جزر البهاما وجزر فانواتو جنوب المحيط الهادي، إضافة إلى أيرلندا.
3. **منطقة الجنات الضريبية الأمريكية:** تمثل الأوفشور الأمريكي، وينقسم إلى ثلاثة مستويات:
 - البنوك التي تقبل بشكل قانوني عائدات بعض الجرائم والتي يتم ارتكابها في الخارج مثل التعامل في الأموال المسروقة.
 - البنوك الأقلية اللاتينية مثل بنوك ولاية فلوريدا التي تختص في إيواء أموال عصابات تجار المخدرات.
 - الجزر التابعة لأمريكا مثل جزيرة مارشال والتي تعتبر مركزا رئيسيا لتسجيل السفن بالخارج، وبما التي صنفت من بين أكبر مناطق غسيل الأموال في العالم.
4. **أماكن هامشية غير مصنفة:** تضم دول مثل الأوروغواي، الصومال، الغابون، جيبوتي وديبو تلعب هذه المناطق دورا كبيرا في تسهيل عمل شركات أوفشور.

¹ عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص.184.

² وداد بوقلع، مرجع سبق ذكره، ص.ص.72.71.

الجدول (3-1): الجنات الضريبية وفقا للموقع الجغرافي لسنة 2015

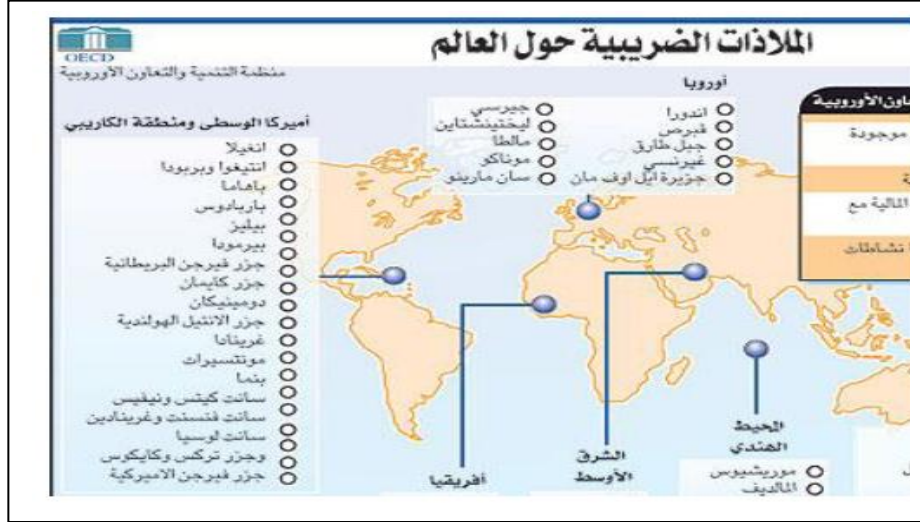
| الدول | الإقليم |
|--|------------------------------|
| أنجويلا، انتيغا وبربودا، أروبا، البهاما، بربادوس، جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان، دومينيكا، غرينادا، مونتسيرات، جزر الأنتيل الهولندية، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جزر تركسوكايكوس، جزر فيرجن الأمريكية. | الكاربي وجزر الهند الغربية |
| بميزو كوستاريا وبنما. | أمريكا الوسطى |
| هونغ كونغ، ماكاو و سنغافورة. | سواحل شرق اسيا |
| أندورا أو جزر القناة الإنجليزية (غيرنسيوجيرسي)، قبرص، جبل طارق، جزيرة مان، أيرلندا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، سان مارينو، سويسرا. | أوروبا والبحر الأبيض المتوسط |
| جزر المالديف وموريشيو وسوشييل. | المحيط الهندي |
| البحرين والأردن ولبنان. | الشرق الأوسط |
| برمودا. | شمال الأطلسي |
| جزر كوك، جزر مارشال، وساموا، نارو، نيوي، تونغ، فانواتو. | المحيط الهادي |
| ليبيريا. | غرب افريقيا |

المصدر: Jane G Gravelle, Tax Havens : international Tax Avoidance and Evasion, Congressional Research Service, R40623, January 15th 2015, P728 نقلا عن رمة ضافري، محمد سعد الدين بلخيري، الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي - حالة ايرلندية مزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 01، أبريل 2020، ص.ص.82.83.

وهناك خريطة التوزيع الجغرافي لنفوذ مناطق وجزر الجنات الضريبية، فمدراء الثروات في سويسرا يستهدفون الأثرياء الألمان والفرنسيين والايطاليين، أي الجيران المباشرين اللذين يتحدثون بلغاتها الثلاث ، في حين تستهدف موناكو أموال النخب الفرنسية، والأسبان يستخدمون منطقة أندورا المحصورة بين البلدين ، ويستخدم أثرياء النمسا مناطق الجنات الضريبية في المحيط الهادي مثل جزر فانواتو، بينما يفضل الأفارقة خاصة في منطقة الشمال القارة السمراء مالطا، ويستخدم بارونات المال في أمريكا بنما ومناطق جزر الكاريبي.¹

¹ فاتح أحمية، مرجع سبق ذكره، ص.76.

الشكل (3-1): خريطة الملاذات الضريبية في العالم سنة 2016



المصدر: منظمة التعاون والتنمية (OECD)، التقرير الاقتصادي، 2016 نقلا عن إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد شهاب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2020، ص.116.

بالنسبة لهونغ كونغ وسنغافورا وماكاو، فهي مناطق الأوفشور المفضلة لأباطرة المال الصينيين وذلك في حين يفضل الروس وخاصة بارونات الأموال القذرة "الأوفشور" قبرص وجبل طارق وناورو، هولندا ، لوكسمبورغ فهي إحدى أفضل مناطق الجنات الضريبية في أوروبا، والتي تنافس بقوة سويسرا ولا يلتفت إليهما الكثيرون، مثلما لا يلتفت الكثيرون إلى جزر موريشيوس القريبة من الساحل الإفريقي بالبحر الهندي باعتبارها أفضل المناطق للهند، وبها أكثر من 40% من الاستثمارات الأجنبية التي تدخل إلى الهند.¹

¹ فاتح أحمية، مرجع سبق ذكره، ص.76.

جدول(3-2): أكبر الملاذات الضريبية في العالم لسنة 2017

| الترتيب | الملاذ الضريبي | أموال الاوفشور | وتيرة النمو السنوية ما بين 2012-2017 | مصادر الأموال |
|---------|----------------------------------|-------------------|--------------------------------------|----------------------------------|
| 1 | سويسرا | 2.3 تريليون دولار | 3% | ألمانيا، فرنسا، السعودية. |
| 2 | هونغ كونغ | 1.1 تريليون دولار | 10% | الصين، تايوان، اليابان. |
| 3 | سنغافورة | 0.9 تريليون دولار | 11% | الصين، اندونيسيا، ماليزيا. |
| 4 | الولايات المتحدة | 0.7 تريليون دولار | 5% | المكسيك، الصين، الأرجنتين. |
| 5 | جزر القناة الإنجليزية وجزيرة مان | 0.5 تريليون دولار | 2% | المملكة المتحدة، روسيا، الصين. |
| 6 | الإمارات | 0.5 تريليون دولار | 4% | السعودية، العراق، إيران. |
| 7 | لوكسمبورغ | 0.3 تريليون دولار | 2% | ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة. |
| 8 | المملكة المتحدة (بريطانيا) | 0.3 تريليون دولار | 2% | الصين، السعودية، روسيا. |
| 9 | موناكو | 0.2 تريليون دولار | 1% | فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة. |
| 10 | البحرين | 0.2 تريليون دولار | 5% | السعودية، إيران، العراق. |

المصدر: Nikolaj Nielsen.Luxembourg nota tax haven, Claims PM.magazine EUobserver. Luxembourg, 28.jun 2017

<https://euobserver.com/justice/138368> نقلا عن إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية،

والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2020، ص.117.

بالرغم من تصنيف الدول إلى جنات ضريبية فهي تتفاوت فيما بينها داخل هذا التصنيف طبقا لاتفاقيات

تبادل المعلومات التي تعقدتها هذه الدول، أو تعهدها الالتزام بتبادل المعلومات بالرغم من عدم وجود تغييرات لتنفيذها، وطبقا لتصنيف منظمة (OECD) ويمكن التفريق بين ثلاث قوائم أو مجموعات من الجنات الضريبية: "القائمة البيضاء" وهي البلدان التي تنفذ معايير الجودة المتفق عليها، و" القائمة الرمادية" وهي الدول التي التزمت بهذا المعيار ولم تنفذ التغييرات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير، و" القائمة السوداء" وهي الدول التي لم تنفذ هذه المعايير ولم تلتزم بها، الجدير بالذكر أنه يوجد بعض الدول المتقدمة لها بعض خصائص الجنات الضريبية.¹

¹ هشام محمد نصر الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص.ص.6.5.

وفيما يلي تصنيف هذه المناطق بالتفصيل والذي جاءت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(OECD) سنة 2009:¹

1. **مناطق رمادية:** تضم المراكز المالية التي تعهدت بالتقيد بالنظم المالية الجديدة دون تطبيقها، القائمة

الرمادية تضم 38 بلد مقسمة إلى فئتين:

● **الفئة الأولى:** بلدان صنفتها المنظمة عام 2000 على أنها ملذات ضريبية آمنة، وهي: (سويسرا،

تشيلي، أندورا، أنغوييا أنتيغو، برباد ، أوروبا، باهاماس، البحرين، بليز، برمودا، جزر العذاري

الانجليزية، جزر كايمان، جزر كوك، الدومينيكان، جبل طارق، غرينادا، ليبيريا، لشتنستين، جزر

مارشال، موناكو، مونتسرات، ناورو، جزر الأنتي الهولندي، نوي، سينت كيتس، سينت لوسيا،

سينت فينسان، غرنادينة، ساموا، سان مارين، جزر الترك وكايكوس، فانواتو).

● **الفئة الثانية:** المراكز المالية الأخرى (النمسا، بلجيكا، جواتيمالا، لوكسمبورغ، سنغافورا).

2. **مناطق بيضاء:** تشمل المراكز التي تتقيد بتلك النظم وقواعد الدول المتعاونة التي وقعت 12 اتفاقا تلزمها

بالتقيد بمعايير الشفافية، وهم 39 دولة: (أرجنتين، أستراليا، باربيدوس، كندا، الصين، تشيك، الداغمر،

فنلندا، فرنسا، ألمانيا، يونان، غرنزي، المجر، أيسلندا، أيرلندا، جزيرة مانس، إيطاليا، اليابان، جيرسيا، كوريا

الجنوبية، جزر موريس، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، السيشل، سلوفاكيا،

جنوب أفريقيا، اسبانيا، سويد، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة وجزر

العذاري).

3. **المناطق السوداء:** وهي الدول الراضة للتعاون تضم: (كوستاريكا، إقليم لوبان التابع لماليزيا، الفلبين،

أورغواي).

¹ إسراء كاطع فياض، مرجع سبق ذكره، ص.115.

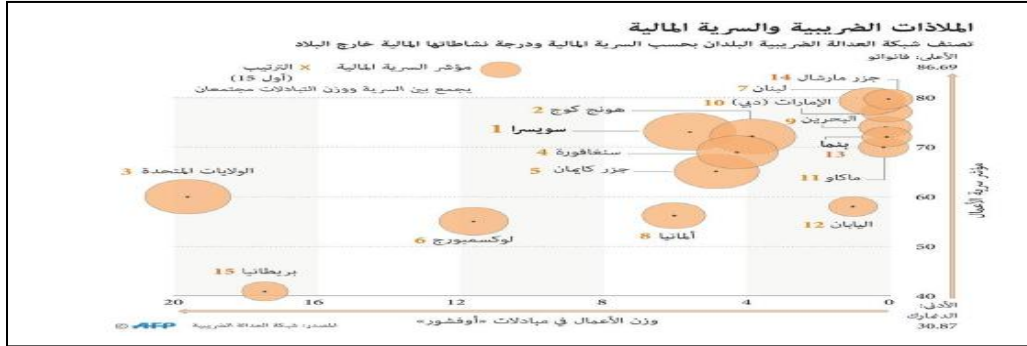
جدول(3-3): الملاذات الضريبية التي تعهدت بتطبيق معايير الشفافية عام 2009

| الدولة أو الإقليم | سنة التعهد | الدولة أو الإقليم | سنة التعهد | الدولة أو الإقليم | سنة التعهد |
|-------------------|------------|-------------------|------------|-------------------|------------|
| اندورا | 2009 | جزر فيرجن | 2002 | ليشتنشتاين | 2009 |
| انجويلا | 2002 | جزر كايمان | 2002 | جزر مارشال | 2007 |
| انتيغوا وبربودا | 2002 | جزر كوك | 2002 | موناكو | 2009 |
| أوديا | 2002 | دومينيكا | 2002 | مونتسرات | 2002 |
| الباهاما | 2002 | جبل طارق | 2002 | تادرو | 2003 |
| بليز | 2002 | مبرتادا | 2002 | جزر الانتيل | 2002 |
| برمودا | 2000 | ليبيريا | 2007 | تيوي | 2002 |
| بنما | 2002 | ساموا | 2002 | النمسا | 2009 |
| سانت كيش | 2002 | سان مارينو | 2002 | بلجيكا | 2009 |
| سانت لوسيا | 2002 | جزر تركس | 2002 | بروناي | 2009 |
| سانت قنتت | 2002 | فانواتو | 2003 | شيلي | 2009 |
| جواتيمالا | 2009 | سنغافورة | 2009 | البحرين | 2001 |
| لوكسمبورغ | 2009 | سويسرا | 2009 | | |

المصدر: WWW.OECD.org/data/oced/30/17.20/4/2009 . OCDE. Rapport 2009 . نقلا عن إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد

شهيب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2020، ص.113.

الشكل (3-2): الملاذات الضريبية حسب السرية المالية لعام 2017



المصدر: تقرير منظمة العدالة الضريبية 2017 نقلًا عن إسراء كاطع فياض، إسراء عبد فرحان، رشا خالد شهاب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2020، ص. 117.

المطلب الثاني: بعض النماذج للجنات الضريبية في العالم

في ظل ارتفاع معدلات الضريبة على الدخل والأفراد والشركات، نجد العديد من الأفراد والشركات يسعون إلى تخفيف هذا العبء والانتقال إلى الملاذات الضريبية من أجل السعي وراء ضريبة منخفضة في مثل هذه الأماكن هو أمر قانوني تماما، اعتمادا على قوانين ولوائح الضرائب المحلية للأفراد والشركات، كانت سويسرا تصنف على أنها الدولة الأولى كملاذ ضريبي في العالم، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت هناك العديد من البلدان الأخرى بدائل أخرى للملاذ الضريبي خصوصا عندما خضعت سويسرا لضغوط متزايدة لتخفيف قوانين السرية لديها ، دول المصرفية الدولية ومواقع تأسيس الشركات الأخرى تشمل بليرز، سنغافورة وجزر كايمان، وفي هذا المطلب سنتفرع إلى ثلاثة فروع عن بعض النماذج للجنات الضريبية منها: سويسرا، هونغ كونغ وسنغافورة.

الفرع الأول: سويسرا كملاذ ضريبي

هي من بلدان وسط أوروبا، تحدها ألمانيا من الشمال، فرنسا من الغرب، إيطاليا من الجنوب، النمسا وليختنشتاين من الشرق، تتبع سويسرا سياسة خارجية محايدة يعود تاريخها لعام 1515م. تقع سويسرا في جنوبي أوروبا الوسطى، وتشغل أرضها قسما من جبال الألب، وجبال جورا، ولموقعها أهميته في وسط قارة أوروبا، حيث ممرات جبال الألب التي تربط بين العديد من الدول الأوروبية ، تحتل سويسرا المرتبة الأولى في قائمة الدول التي

تصنف كملاذات ضريبية آمنة، فهي إحدى الدول التي تضمن السرية التامة لعملائها فيما يخص الأصول المالية، إذ توفر البنوك إعفاءات ضريبية جزئية أحيانا وكاملة في أحيان أخرى للعملاء.¹

ومنذ عام 1934 تعرف البنوك السويسرية بسياسات حفظ خصوصية معلومات الزبائن والقوانين تمنع البنوك من إعطاء أي معلومات عن حساب العميل. ، كما يصفها "جيمس هنري" من شبكة العدالة الضريبية بأنها الأب الروحي للملاذات الضريبية السرية في العالم، إن البنوك في سويسرا لديها ما يعادل 6.5 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، (51%) موجهة من الخارج وهو ما يجعل سويسرا رائدة عالمية في إدارة الأصول عبر الحدود، حيث جعلت سياسة الاستقرار الأمني والسياسي النقدي على المدى الطويل وبذلك اعتبرت سويسرا ملاذا آمنا للمستثمرين، وسعت لخلق اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على الاستثمار الأجنبي. سويسرا واحدة من الدول التي لديها أعلى معدلات الدخل للفرد في العالم مع انخفاض معدلات البطالة والميزانية المتوازنة ، قطاع الخدمات يلعب دور اقتصادي كبير في البلاد ، على الرغم من مساحتها المحدودة وعدم توفرها على المواد الخام، فلن العديد من الشركات متعددة الجنسيات تتخذ من سويسرا مقرا لها، قطاع الخدمات السويسري في غاية التطور والتقدم حيث هناك بنوك وشركات التأمين، وسويسرا موطن لعدة شركات ضخمة متعددة الجنسيات ، أكبر الشركات السويسرية من ناحية الإيرادات هي (جلينكور، جونفور، نستله، نوفارتيس، هوفمان، لاروش، شركة أي بي بي، مجموعة ميكوربا طاقة واديكو، يو بي أس جي، زيورخ للخدمات المالية، بنك كريدي سويس، باري كاليو، سويس ري، لافارج هولسيم، تتراباك ومجموعة سواتش).

وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية فهي تقتصر على صفر بالمائة من ضريبة الاستقطاع. كما أنها ترفض المشاركة في مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد، علاوة على رفضها العمل بتبادل المعلومات والشفافية، مما يشير إلى تطبيقها لعمليات تحويل الأرباح على نطاق واسع ، تعمل سويسرا على تطبيق العمل بمنهج التبادلات التلقائية للمعلومات المصرفية، ظلت سويسرا على مدى عقود تدافع عن مبدأ السرية المصرفية التي يقوم عليه نظامها المصرفي القوي برومته، ولمزيد من التحصين عملت في عام 1934 على إقرار "قدسية السرية المصرفية" في القانون الفدرالي للمصارف وصناديق الادخار، كما نصت في القانون الجنائي و تحديدا في فصله 273 على أن انتهاك السرية المصرفية "جرمة ضد الدولة والأمن القومي" ، هناك العديد من الأساليب التي تتبعها المصارف السويسرية من أجل المحافظة على خصوصية عملائها وهي:

¹ إسرائ كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.119.

1. ترميز الحسابات المصرفية من أجل إخفاء أسماء أصحابها مما يجعل من الصعب على أي أحد التعرف على معلومات العملاء وهذا الجزء أساسي من القانون المصري.¹
2. تعمل المصارف ضمن إطار شبكة الحسابات المصرفية (PBAN) التي تحمي الحسابات المصرفية وتمنع دخول أي أحد إلى هذه الحسابات.
3. تعتمد المصارف على نظام عزل الحسابات المصرفية عن بعضها البعض فمثلا أحد العملاء يمتلك عدة حسابات بمجموعة من المصارف أو أفرع فلا يستطيع أي أحد حتى الموظفين من معرفة هذه الحسابات.

الفرع الثاني: هونغ كونغ كملاذ ضريبي آمن

تقع هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي بالقرب من مصب نهر زهو زيان تبلغ مساحتها 1104 كلم²، وتشكل المنطقة من شبه جزيرة تتصلب البر الصيني إضافة إلى نحو 240 جزيرة، وعاصمتها فيكتوريا حيث مركز الأنشطة المالية تعتبر هونغ كونغ من أهم مراكز المال والأعمال والسياحة في العالم وخاصة في آسيا بوصفها منطقة تجارية كما تشتهر بأبراجها العملاقة وناطحات سحابها الشاهقة، وبمبناؤها الكبير، تعد هونغ كونغ واحدة من أولى المراكز المالية على مستوى العالم بصفها ملاذا ضريبيا آمنا، لذلك فإن اقتصادها هو اقتصاد رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة، تستعمل في المدينة عملة الدولار هونغ كونغ، وقد وصف "ميلتون فريدمان" مرة هونغ كونغ بأنها أعظم تجربة في اقتصاد عدم التدخل الرأسمالي، إلا أن حكومة المدينة سنت منذ ذلك الحين نظاما وقوانين عدة على الأعمال التجارية، منها الحد الأدنى للأجور لازال اقتصاد هونغ كونغ اقتصادا رأس مالي كبير التطور، إذ يصنف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه أكثر الاقتصاديات حرية في العالم بأسره.

مدينة هونغ كونغ هي مركز تجاري ومالي مهم، يضم أحد أعلى كثافات مقر الشركات التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهي تشتهر بكونها واحدة من النمر الأسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع منذ الستينيات وحتى التسعينيات القرن 20، تعد بورصة هونغ كونغ سوق الأوراق المالية السابعة في العالم حسب حجم المبادلات التجارية، إذ بلغ رأس مال سوقها 2.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2009. تمكنت هونغ كونغ - حتى قبل نقل ملكيتها إلى الصين عام 1997- من تأسيس علاقات استثمارية وتجارية منشطة مع جمهورية الصين الشعبية، مما

¹ إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.119.

يجعلها الآن بوابة الاستثمارات التي تدخل إلى بر الصين الرئيسي ، كان هناك في عام 2007 ما يصل إلى 3.46 مليون موظف بدوام كامل في هونغ كونغ، مما يجعل معدل البطالة فيها 4.1% في السنة الرابعة على التوالي من الانخفاض المستمر ، يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة، حيث يمثل نسبة 90% من الناتج المحلي¹ الإجمالي، أما الصناعة فتمثل 9%، بلغ معدل التضخم عام 2007 2.5%، أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تعتمد هونغ كونغ على نظام المصارف المركزية السائد في معظم دول العالم، فعندها يتأثر الاقتصاد بعوامل تزعزع استقرار الأسواق المالية، فإن السلطة النقدية تعمل بمثابة المصرف المركزي الفعلي والتي تقع على عاتقها إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح ، في حين يتم إصدار الدولار المحلي، العملة الوطنية للبلاد التي جرى تثبيت سعر صرفها بالدولار الأمريكي بدءاً من عام 1982، من خلال ثلاثة مصارف تجارية كبرى وكل مصرف من مصارفها العاملة يحدد أسعار الفائدة بهدف ضمان خضوعها لقوة السوق، وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية، تمتلك هونغ كونغ أعلى درجة من الحرية الاقتصادية في العالم، وذلك منذ إنشاء المؤشر في عام 1995 إلى يومنا هذا، حيث لا يخضع اقتصادها لأي تدخل من الدولة، ويعتمد بشكل كبير على التجارة والتمويل الدوليين ، في الواقع تمتلك هونغ كونغ نقاط قوة اقتصادية عديدة، منها نظام مصرفي سليم حال تقريبا من الديون، ونظام قانوني متين، واحتياطيات وفيرة من النقد الأجنبي، وتدابير صارمة لمكافحة الفساد، وعلاقات وثيقة مع جيرانها، لاسيما الصين، وعلى الرغم من انكماش اقتصادها خلال العامين الأخيرين إلا أن نقاط القوة هذه ساعدت الدولة في سرعة استجابتها للظروف المتغيرة، فبات لديها معايير توظيف على مستوى عال من الكفاءة والنزاهة، ومستويات ضريبية على الدخل والشركات تعتبر الأدنى عالمياً، فضلاً عن مالية عامة وفيرة ومستدامة ، وتعتبر سوق هونغ كونغ للأوراق المالية وهي خامس أكبر سوق في المالية في العالم من حيث القيمة السوقية التي تبلغ حوالي 2.8 تريليون دولار، مقصداً مفضلاً للشركات والمؤسسات الدولية الساعية إلى تأسيس شركاتها، وإدراج أسهمها في هذا السوق لما تتمتع به من حداثة وارتباط وثيق مع أسواق رأس المال في العالم، وتطور الأنظمة التشريعية المعمول بها، إضافة إلى توفر العديد من الأدوات الاستثمارية المالية والمماثلة لنظيرتها في أسواق لندن ونيويورك.

وبحلول أواخر القرن المنصرم، أصبحت هونغ كونغ تمتلك سابع أكبر ميناء في العالم، والمرتبة الثانية بعد نيويورك وروتردام من حيث إجمالي المعاملات التجارية إذ يعتبر مجموع معاملات "كواي تشونغ" الأكبر في آسيا في

¹ إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.119.

حين أن شركة الشحن في هونغ كونغ تأتي في المرتبة الثانية في العالم، بعد اليونان من حيث حجم حمولة الحاويات.¹

ونتيجة من السياسة الضريبية المنحصرة تتحصل هونغ كونغ على اغلب عائداتها من خلال بيع وفرض الضرائب على الأراضي، وجذبها رؤوس أموال العديد من الشركات العالمية، والتي تستفيد منها في التمويل العام، ساعدها في ذلك امتلاكها لبيئة أعمال تعتبر أكثر جاذبية في شرق آسيا من حيث إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، نتيجة لذلك أصبحت هونغ كونغ ثالث أكبر مستقبل في الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي من خلال إيرادات الاستثمار الضخمة تمكنت من شق الطرق وبناء مدارس ومستشفيات وغيرها من المرافق وخدمات البنية التحتية العامة.

الفرع الثالث: سنغافورة كملاذ ضريبي امن

هي جمهورية تقع على جزيرة في جنوب شرقي آسيا، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملايو، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جو هورو عن جزر رياو الاندونيسية مضيق سنغافورة ، وتعتبر سنغافورة رابع أهم مركز مالي في العالم ومدينة عالمية تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي. ويعد مرفأ سنغافورة خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط الاقتصادي، وتعتبر سنغافورة ثالث دولة في العالم من ناحية الكثافة السكانية بعد ماكاو وموناكو بعد الانفجار الديموغرافي الذي شهدته من 1985 إلى 2001، بحسب مؤشرها للعولمة قبل الاستقلال في عام 1969، كان الناتج المحلي الإجمالي هو 511 دولار، وكان يعتبر ثالث أعلى ناتج في آسيا الشرقية في ذلك الزمن ، وبعد الاستقلال وفي مؤشر جودة الحياة التي تنشره "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" في مجلة "الايكونوميست"، حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في آسيا والمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم.

في عام 1965 قررت ماليزيا التخلي عن سنغافورة التي كانت حينها جزءا منها موجهة صفعة للبلد الصغير والفقير والمحدود الموارد وخصوصا المياه، حيث كانت ماليزيا تشكل المصدر الوحيد للمياه للسنغافوريين، وانتشرت المظاهرات والجرائم وأصبحت سنغافورة واحدة من بقع الخطر في العالم إلا أنها أصبحت اليوم أحد أغنى دول العالم على إطلاق (في المرتبة الثالثة عالميا) ويعتبر دخل الفرد السنغافوري أحد أعلى الدخول في العالم وتمتع بالمرتبة المرموقة عالميا في مستوى المعيشة والاقتصاد، يبلغ دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي سنويا 17.598 دولار

¹ إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص.120.121.

أمريكي ، ويعد دخل الفرد السنوي من أعلى المعدلات في آسيا ويتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة والرعاية الاجتماعية.¹

يعد معدل البطالة في سنغافورة منخفضاً إذ يبلغ حوالي 2% ويعمل حوالي 28% من القوة العاملة في التصنيع، 23% في التجارة، 22% في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، و 10% في النقل والتخزين والاتصالات.

تلعب الشركات الحكومية دوراً أساسياً في اقتصاد سنغافورة، صندوق الثروة السيادية تماسك القابضة تحمل غالبية الأسهم الكبرى للشركات الوطنية السنغافورية، مثل الخطوط الجوية السنغافورية، سينكل، إستي الهندسية وميدياكورب. الاقتصاد السنغافوري هو ممول رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، كما تستفيد سنغافورة من التدفق الداخلي لصندوق النقد الدولي من المستثمرين والمؤسسات العالمية نظراً لمناخها الاستثماري الجذاب وبيئتها السياسية المستقرة.

قد أدت سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات إلا أن أصبحت سنغافورة من أهم الدول اقتصادياً ، حيث تطور مرفأ سنغافورة إلى خامس مرفأ في العالم بسبب أهمية وفاعلية نشاطه الاقتصادي ، كما كانت أسرع دولة في تخطي الأزمة الاقتصادية العالمية ووصل الانتعاش الاقتصادي بها إلى 17.9% ، وقد أرجع مؤسس النهضة السنغافورية الحديثة "لي كوان يو" أسباب تلك المعجزة إلى عدة أمور أهمها "سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات" ، بدأ كوان مشروع الإصلاح بتسيخ مبادئ المجتمع الواحد المتحد.

لقد اهتمت سنغافورة بقيام صناعات تسمح للمواطنين بالاستثمار ، وأرسلت أبنائها إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم العودة إلى الوطن والعمل على تأسيس أعمال صناعية وطنية ، وكان الهدف أن يتعلموا كيفية الاستثمار الاحتياطي من البترول وكيفية إدارة الموارد البشرية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد، وتبني سنغافورة تنفذ بقوة النظم والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والشفافية، وأدى ذلك إلى نجاحها في إنشاء مركز مالي ومصرفي عالمي

¹ إسراء كاطع فياض ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص.120.121.

يعد الأول في آسيا، وتسعى سنغافورة إلى توظيف نجاحها في إنشاء مركز مالي عالمي وجذب المصارف العالمية العريقة، في جذب الصناعة المصرفية.¹

ومن بين أسباب نجاح سنغافورة كملاذ ضريبي آمن هي:²

1. الموقع الاستراتيجي وميناءها الطبيعي كانا من العوامل التي ساعدت في ذلك هي تقع عند مصب مضيق ملقى تمر من خلاله 40% من تجارة العالم البحرية، وهي كانت مركزا تجاريا هاما في القرن الرابع عشر ومرة أخرى في القرن التاسع عشر حينما قام الدبلوماسي البريطاني "السير ستامفورد رافلز" بتأسيس المدينة الحديثة.
2. الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها لي كوان يو في ظل حكمه وقد حقق نجاحات اقتصادية كبيرة مثل إصلاح السياسة المالية ونظمها الضريبية والسياسة النقدية وغيرها وحاليا تعتبر سنغافورة إحدى أعظم دول العالم ديناميكية.
3. استقطاب الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة وجذب الشركات متعددة الجنسية إذ وجدت هذه الشركات في سنغافورة مركزا طبيعيا جاذبا من ناحية الأرباح والأمان.
4. القيام بحملة كبيرة ضد الفساد المالي والإداري في عهد "لي كوان يو" حيث كانت سنغافورة بانتظام تصدر استطلاعات الرأي حول سهولة ممارسة الأعمال الإدارية والتجارية وغيرها.

المبحث الثاني: خسائر النظام الجبائي العالمي

إن بروز ظاهرة الجنات الضريبية التي لطالما اقترن اسمها بعمليات التهرب الضريبي الدولي أدت إلى خلق خسائر جد كبيرة في النظام الجبائي العالمي سواء من طرف الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى حجم خسائر النظام الجبائي العالمي وأهم المصادر المختلفة التي تستمد منها الجنات الضريبية أموالها والجهات المسؤولة عن هذه الخسائر.

¹ إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.120.121.

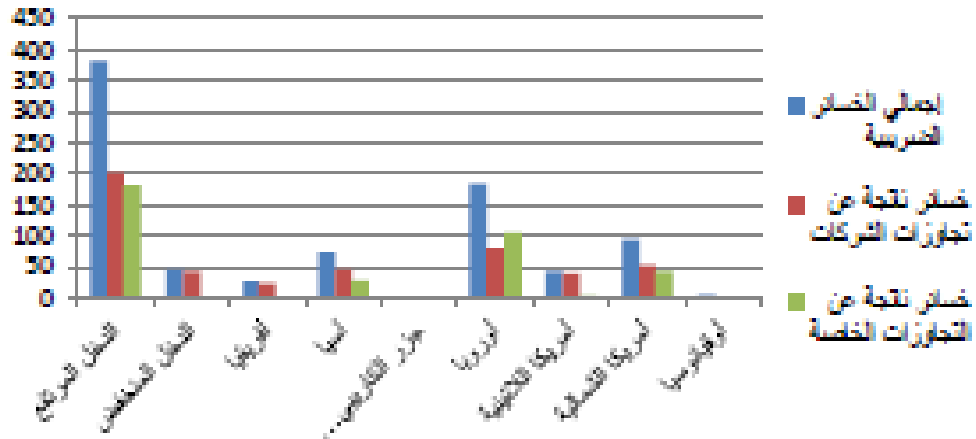
² إسراء كاطع فياض، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.122.

المطلب الأول: تقدير خسائر النظام الجبائي العالمي

يكلف التهرب الضريبي الدولي خزانات الدول حوالي 427 مليار دولار سنويا، نتيجة لقيام الشركات والأفراد بتحويل أموالهم إلى الجنات الضريبية، وفي هذا الإطار يقول "أليكس كوبهام" (Alex Cobham) الرئيس التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية أن: "النظام الضريبي العالمي الذي يخسر أكثر من 427 مليار دولار سويا ليس نظاما معطلا، إنه نظام مبرمج للفشل، وتحت ضغط من الشركات العملاقة وسلطات الجنات الضريبية مثل هولندا وبريطانيا قامت حكومتنا ببرمجة النظام الضريبي العالمي لإعطاء الأولوية لرغبات الشركات والأفراد الأكثر ثراء على احتياجات أي شخص آخر".

ويوضح لنا الشكل أدناه الخسائر الضريبية السنوية موزعة على الدول العالم حسب المناطق وفتات الدخل:

الشكل (3-3): توزيع الخسائر الضريبية حسب المناطق وفتات الدخل



مصدر: وداد بوقلغ، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص.73.

بالاعتماد على بيانات الشكل (3-3)، نستنتج ما يلي:

- تكفي مبالغ التهرب الضريبي العالمي لدفع الأجر السنوي ل 34 مليون ممرض وممرضة سنويا، ما يعادل 22.9% من الميزانيات الصحية لدول العالم، في حين أن حوالي 245 مليار دولار من الخسائر

- 183 الضريبية وهو الجزء الأكبر ناتج عن التجاوزات الضريبية من قبل الشركات والباقي أي حوالي مليار دولار ناتج عن التهرب الضريبي للأفراد.¹
- قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحويل أرباح قيمتها 1.38 تريليون دولار إلى الجنات الضريبية، بينما يحتفظ الأفراد ما يزيد من 10 تريليون دولار من الأصول المالية في الخارج.
 - تفقد البلدان منخفضة الدخل حصة أكبر من إجمالي إيراداتها الضريبية مقارنة بدول مرتفعة الدخل أي ما يعادل 5.8%، بينما تفقد الدول مرتفعة الدخل حوالي 2.5% فقط.
 - تفقد البلدان مرتفعة الدخل الضرائب أكثر من البلدان منخفضة الدخل أي حوالي 383 مليار دولار مقابل 45 مليار دولار للبلدان منخفضة الدخل أي ما يعادل 8.41% و 52.36% على التوالي من ميزانيتها المخصصة للصحة.
 - تخسر دول أفريقيا 26 مليار دولار من الضرائب، حوالي 90% منها ناتجة عن تجاوزات الشركات وهو ما يعادل 52.46% من ميزانيتها الصحية.
 - سجلت أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر الخسائر الضريبية بـ 184 مليار دولار و 95 مليار دولار على التوالي، أي ما يعادل 12.58% و 5.7% من ميزانيتها الصحية على التوالي.
 - فقدت دول آسيا حوالي 73 مليار دولار أي ما يعادل 6.48% من ميزانيتها الصحية، بينما فقدت أمريكا اللاتينية 34 مليار دولار ما يعادل 20.41% من ميزانيتها الصحية.²
- كما سبق نستخلص أن للجنات الضريبية أثر كبير على النظام الجبائي العالمي، إذ أنها تسبب خسائر كبيرة جدا للنظام الجبائي العالمي، فخسارة مبلغ 427 مليار دولار سنويا وهو ليس بالرقم الهين الذي يمكنه تقبله إن هذا الرقم إن دل على شيء فهو يدل على فشل النظام فهذه الخسارة الفادحة تبين مدى هشاشة النظام الجبائي العالمي ومدى قوة الجنات الضريبية، حيث كان بالإمكان إنعاش اقتصاديات الدول بهذا المبلغ وخاصة قطاع الصحة لمختلف دول العالم.
- قدرت الخسائر جراء الجنات الضريبية عند الدول الضعيفة والنامية بضعف ما خسرتة الدول القوية وذلك راجع لكون الدول القوية هي المسؤولة عن النسبة الكبرى من هذه الخسائر.

¹ وداد بوقلغ، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 73.72.

² وداد بوقلغ، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 74.73.

إن الجزائر لها نصيبها من هذه الخسائر كغيرها من الدول فهي الأخرى تعاني من مشكلة تهريب الأموال نحو الجنات الضريبية بسبب الشركات المستثمرة في الداخل أغلبها شركات متعددة الجنسيات وبسبب أفراد وشركات جزائريين يمتلكون حسابات في الجنات الضريبية.

المطلب الثاني: مصادر أموال الجنات الضريبية

للجنات الضريبية مصادر مختلفة تستمد منها أموالها من بين هذه المصادر نذكر أموال الاختلاسات والرشاوى والفساد، أموال التجارة غير شرعية كتجارة السلاح، الأعضاء، المخدرات والجنس والدعارة وأموال التهرب الضريبي لقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على التوالي:

الفرع الأول: أموال الاختلاسات والرشاوى والفساد

يرصد المتتبعون لحركية الأموال نحو الملاذات أن هناك مبالغ معتبرة تتعطل يوميا إلى المراكز المالية والتي أغلبها حصيلة الاختلاسات والرشاوى آتية من الشمال كما تأتي من الجنوب، أصحابها من ذوي النفوذ في تسيير الأموال العام في بلدانها وفي كثير من الأحيان يستهدف هؤلاء من طرف الباحثين عن فرص مربحة لاستثماراتهم خاصة في مجال البترول والمناجم، كما أصبحت فكرة الإكراميات بندا علنيا وبتواطؤ مفضوح حتى من حكومات المتفاوضين للحصول على رخصة الاستغلال أو إبرام صفقة تجار المشاريع والدخول إلى الأسواق وتشكل هذه العمولات مبالغ هامة يتم صبها في حسابات في الخارج بعيدا عن أعين الرقابة، بهذه الكيفية فإن دولة المرتشي الفاسد سوف تفقد مبالغ يمكنها أن تكون معتبرة بسبب التواطؤ المفضوح والذي أصبح شبه علني للشركات المتعددة الجنسيات التابعة للشمال وفي بعض الأحيان بتفويض من حكومات دول الشمال، المبلغ الإجمالي للرشوة مجموع الهدايا أو الإكراميات المدفوعة من دون حساب الاختلاس.

كما أن الملاذات الضريبية تشكل أداة لنهب دول الجنوب من خلال اختلاسات أموال الشعب من طرف حكام مستبدين همهم نهب الثروات بلدانهم وإيداعها في سويسرا ولكسمبورغ والتاريخ يذكر الكثير من الفضائح رغم ضوابط الرقابة وانتفاضات الشعوب (أموال شاه إيران، تشوايسيسكو نوريغا، سياد بري وغيرهم، عملية نهب البنك المركزي النيجري 700 مليون دولار). تبدو أن عملية الاختلاس والتحايل لا تنتهي ويخطأ من يعتقد أنه تم اكتشاف كل أشكال الاختلاسات وأن المبالغ المصرح بها ما هي إلا جزء من الحقيقة وليس كلها بالرغم من التعاون التي أصبحت تبديه بلدان الشمال في التعامل مع بلدان الجنوب ومحاولتها لاسترجاع هذه

الأموال مثل استخدام أموال نيجيريا المهربة لتسديد ديونها الخارجية إلا أن الأغلبية من الأموال المهربة لا يتم استرجاعها بحجج مختلفة.¹

الفرع الثاني: أموال التجارة الغير شرعية (تجارة السلاح، الأعضاء، المخدرات والجنس)

نشاط بيع الأسلحة يعتبر القطاع الأول في العالم برقم أعمال سنوي يصل إلى 800 مليار دولار سنويا وتمثل الدول الصناعية الكبرى بمجموعة G8 ب 90% من مبيعات الأسلحة وأغلب عملية التهريب للأسلحة تتم على شكل تعاملات من طرف الشركات المنتجة للحصول على صفقات بيع الأسلحة، يقدر أحد الخبراء أن الأرباح المحققة من الأعمال الإجرامية تقدر ب 1 مليار يومين أي 360 مليار في السنة يتم ضخها في الأسواق المالية، رقم الأعمال الإجمالي للمخدرات في العالم قدر ب 400 مليار دولار موزعة كما يلي:

- 18 مليار دولار مكافئات المزورين والمهنيين للشركات القانونية الذين يتعاونون مع المنظمات الإجرامية.
- 120 مليار دولار تعود مباشرة للمنظمات الإجرامية ويتم غسلها في الاقتصاد الحقيقي.²

الجدول (3-4): تركيبة الأنشطة غير الشرعية

| | |
|---|--|
| رؤوس الأموال في الملاذات الضريبية | 500 مليار دولار |
| أنواع الأنشطة الإجرامية | 1000 مليار دولار |
| تجارة وتهريب المخدرات | من 500 إلى 750 مليار دولار |
| تجارة الأعضاء البشرية | 20 مليار دولار |
| التجارة المخفية /تهريب المنتجات الممنوعة باتفاقيات دولية تجارة الأعضاء البشرية أكثر ربحاً وأقل خطراً | 4 ملايين شخص في العام منه 1 مليون في تجارة الجنس |
| المعادن النفيسة، المواد القديمة والآثار | حوالي 6 مليار دولار |
| تهريب التبغ والكحول | 15 من إستهلاك الاتحاد الأوروبي |
| التقليد | 450 مليار دولار |

المصدر: John Christensen La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux octobre 2007 نقلا عن عبد السلام فنغور، الملاذات الضريبية للموطن الريسي للأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 08، جوان 2015، ص.187.

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.186.187.

² عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.187.

الفرع الثالث: التهرب الضريبي

إن الفرق بين الأرباح الحقيقية والأرباح المصرح بها لدى مصالح الضرائب من طرف المكلفين بالضريبة تشكل مستوى التهرب الضريبي في أي بلد، ويتم تهريب هذا الفرق إلى البنوك الخارجية أو الملاذات الضريبية في انتظار إعادة ضخها في القنوات الرسمية بما يعرف بغسيل الأموال، الملاذات مهمتها الأساسية تمكين القادمين إليها بعدم دفع الضرائب، حيث تستقبل بأيادي مفتوحة مبالغ ضخمة فلتت من الضرائب الوطنية خاصة بأشخاص اغتنوا من صفقات مشبوهة أو لمؤسسات متعددة الجنسيات تستخدم طرق التحايل والغش لتخفيض أرباحها (تضخيم أسعار التحويل، الفواتير المزورة) يكفي لهؤلاء بإقامة أو توطين مؤسسات وهمية (اسم عنوان ورقة مدموغة معلومات تمكن من تحرير فواتير وهمية)، من أجل تخفيض الربح المعلن، كما تسمح من مؤسسات متعددة الجنسيات بإجراء تحويلات مضخمة بين الفروع بحيث يظهر الربح في المكان المرغوب، أو استئانة بتخفيض رأس المال للفروع المتواجدة في دول تخضع لضرائب ثقيلة. وهذا ما لجأت إليه آلية "ايكسون" عندما عملت على الخسارة لمدة 23 عام وتدفع أقل الضرائب.

تشير الإحصائيات الدولية أن التهرب الضريبي يمثل ما بين 5% إلى 25% من الإيرادات الجبائية الممكنة في الدول المتطورة وبين 30% إلى 40% في الدول الأقل تطورا، وصل مبلغ الإيرادات الضريبية العالمية التي تخسرها الدول سنويا إلى 255 مليار دولار نتيجة ملاذات الضريبية، في الدول النامية تفقد ثلاثة دولارات في صورة تهرب ضريبي مقابل كل دولار تحصل عليه في صورة معلومات خارجية.

بلغ التهرب من الرسم على القيمة المضافة: بين 13 و19 مليار أورو في دول الاتحاد الأوروبي، ولجأت بعض الدول لإصدار عفو ضريبي للاسترداد جزء من هذه الأموال مستخدمة نسبة رمزية للغرامة بـ 2.5% مثل إيطاليا وبلجيكا وفي فرنسا فإن تقديرات النقابة المستقلة للضرائب عن التهرب الضريبي السنوي يتراوح بين 40 و50 مليار أورو علما أن أغلبية الدول تتفادى التصريح بالمبلغ الحقيقي للتهرب الضريبي ولكنه يبقى مستواه مرتفعا خاصة في الدول المتخلفة في ظل وجود ملاذات تحمي المتهربين من المتابعة والعقاب فإن أساليب المكافحة لن تجد نفعا وتبقى فعاليتها ناقصة.¹

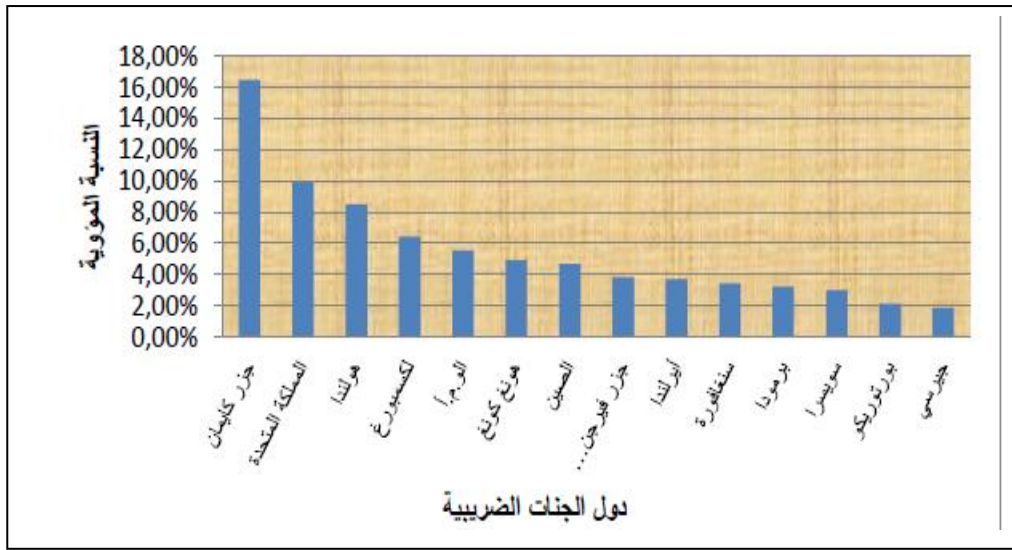
¹ عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص.188.189.

المطلب الثالث: مسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الجبائي العالمي

أشار "غابرييل زوكمان" (Gabriel Zucman) في كتابه بعنوان "ثروات الأمم المخفية: وباء الجنات الضريبية"، إلى أن ثروات العالم المالية المقدرة بحوالي 7.6 تريليون دولار تم إخفاءها في مناطق مثل سويسرا، برمودا، جزر كايمان، سنغافورة ولكسمبورغ... الخ، تفوق هذه الثروة ما يملكه النصف أكثر فقرا من سكان العالم بكثير، هذا الرقم كان ينبغي أن يكون ضمن القاعدة الضريبية لدول العالم، وعجز البلدان الغنية مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى الدول الناشئة عن تحصيل ضرائب الأغنياء يؤثر عن العدالة الضريبية لتحقيق المساواة.¹

الشكل أدناه يبين لنا البلدان المسؤولة عن أعلى الخسائر الضريبية السنوية للبلدان الأخرى.

الشكل (3-4): الدول المسؤولة عن أكبر خسائر في العالم



المصدر: بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر -، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص.74.

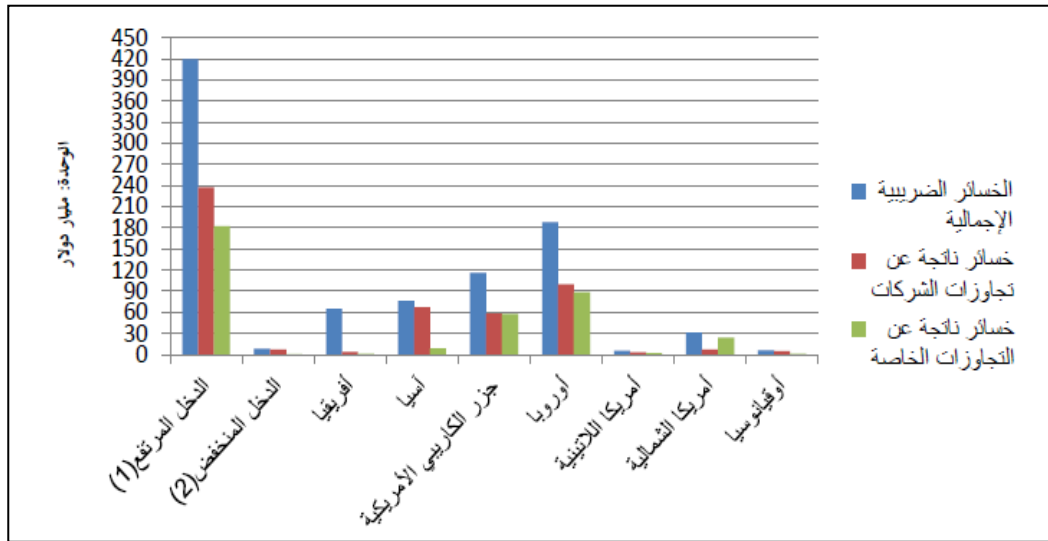
تم ترتيب الدول في الشكل أعلاه حسب درجة مسؤوليتها عن الخسائر الضريبية في العالم، حيث احتلت جزر كايمان (الموجودة تحت السيادة البريطانية) المرتبة الأولى بمسؤوليتها عن خسائر ضريبية تفوق 70 مليار دولار أي ما نسبته 16.47%، تليها بريطانيا والتي تتحمل ما يزيد عن 42 مليار دولار من مجموع هذه الخسائر بنسبة تقدر ب 9.93%، فيما تتحمل هولندا 8.5% من هذه الخسائر بما يفوق 36 مليار دولار، تليها لوكسمبورغ

¹ وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.74.

ب6.45%، والولايات المتحدة الأمريكية ب5.53%، فيما احتلت هونغ كونغ والصين المرتبة السادسة والسابعة على التوالي وبنسب متقاربة 4.92% و4.69%، ويلاحظ في الشكل أعلاه أن الجزء الأكبر من الخسائر الضريبية الناتجة عن التهرب الضريبي للأفراد الذي تمكنه هذه الدول، تم تسجيله في جزر كايمان التي احتلت المرتبة الأولى أكبر منطقة للتهرب الضريبي بما يزيد عن 47 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28 و23 مليار دولار تهرب ضريبي للأفراد، ثم لكسمبورغ بحوالي 18 مليار دولار، فيما سجلت هولندا المرتبة الأولى في حجم الخسائر الضريبية الناتجة عن تمكين التجاوزات الضريبية للشركات بينما يفوق 26 مليار دولار، تليها جزر كايمان بتحملها ما يزيد عن 22 مليار دولار، ثم الصين ب20 مليار دولار.¹

الشكل الموالي يتضمن توزيع الجنات الضريبية المسؤولة عن الخسائر الضريبية السنوية في العالم مصنفة حسب المناطق وفئات الدخل.

الشكل (3-5): الجهات المسؤولة عن خسائر النظام الضريبي العالمي



المصدر: بوقلغ، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص.75.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن الدول الكبرى ذات الدخل المرتفع أكبر مسؤولة عن الخسائر الضريبية العالمية نتيجة لتمكينها التجاوزات الضريبية للأفراد والشركات بنسبة 98.08% أي حوالي 419 مليار دولار ضرائب دولية مفقودة، بينما لا تتحمل الدول ذات الدخل المنخفض سوى 1.92% ما يكلف البلدان 08 مليار دولار، وتتحمل الدول الأوروبية مسؤولية أكبر عن الخسائر الضريبية والتي كلفت الدول حوالي 188 مليار دولار

¹ وداد بوقلغ، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.75.

سنويا بنسبة 43.94% من إجمالي الخسائر الضريبية العالمية، تليها في الترتيب جزر الكاريبي الأمريكية بمسئوليتها عن خسائر قدرها 116 مليار دولار أمريكي بنسبة 22.07% أين تتساوى تقريبا لديها التهرب الضريبي للشركات مع التهرب الضريبي للأفراد، بينما احتلت دول آسيا المرتبة الرابعة بمسئوليتها عن حوالي 32 مليار دولار أمريكي وعليه نستنتج أن الجنات الضريبية ليست دول أو مناطق مستقلة إنما هي عبارة عن تكتلات وشبكات عالمية معقدة ويصعب فك شفراتها تتحكم فيها الدول العالمية الكبرى.¹

المبحث الثالث: مكافحة الجنات الضريبية

نظرا للآثار التي تخلفها الجنات الضريبية على النظام الجبائي العالمي كان لا بد من تعاون الدول وتوحيد جهودها من أجل مكافحة هذه الظاهرة والخروج بوسائل تساعد على الحد منها. في هذا المبحث سنتطرق إلى الجهود الدولية لمحاربة الجنات الضريبية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى الوسائل المعتمد عليها في مكافحة الجنات الضريبية وفي الأخير سنتطرق إلى أهم النجاحات المحققة في محاربة جنات الضريبة.

المطلب الأول: الجهود الدولية لمحاربة الجنات الضريبية

إن ظاهرة الجنات الضريبية هي ظاهرة ضارة للاقتصاد والنظام الجبائي العالميين وتتطلب جهود دولية من أجل محاربتها، حيث أنه لا بد من تعاون مختلف المنظمات العالمية لمعالجة هذه الظاهرة ووضع حد لها، ومن بين هذه المنظمات نذكر ما يلي: المجلس الأوروبي، البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية لتجارة، مجموعة تدخل المالية الدولية... الخ.

في سنة 1989 تم إنشاء هيئة تابعة للمنظمة التعاون والتنمية تعرف بمجموعة العمل للمالية الدولية "GAFI" بدأت عملها بوضع معايير من خلالها يحدد إن كانت هذه الدولة تصنف ضمن الدول التي ترفض التعاون معها واعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على معايير لتحديد صفة الملاذ الضريبي وهي:

- أن المنظومة تطبق ضرائب غير موجودة أو لا تشكل دلالة.
- غياب الشفافية في تطبيق القانون الجبائي.
- غياب تبادل المعلومات لغايات جبائية مع إدارات الضريبة الأخرى.

¹ وداد بوقلع، مصباح الحراق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.76.75.

● غياب الأنشطة الأساسية.

أصدرت أول قائمة للدول المصنفة غير المتعاونة سنة 2001 تضم 30 دولة منذ أن وضعت منظمة التعاون والتنمية الأدوات لمحاربة الملتدات الضريبية نجد 33 منظومة خضعت للشروط المنظمة في ميدان الشفافية والتبادل¹ الفعلي للمعلومات وبذلك سقط اسمها من قائمة الدول الغير متعاونة بينما بقي البعض دون التزام بأي تعاون حول الشفافية.

في 2008/08/21 ونتيجة الأثر الذي تركته الأزمة المالية، اهتمت كل من ألمانيا وفرنسا ومعها 15 دولة بضرورة وضع حد للملاذات الضريبية ضمن مبدأ الشفافية للنظام المالي العالمي.

وقد صرح الوزير الفرنسي "François Fillon" سنة 2011 على نهاية الجنات الضريبية وبداية نظام مالي عالمي جديد ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد زيارته لسويسرا واعترافه على أن سويسرا ليست جنة ضريبية مستند على ذلك بتصنيف منظمة التعاون والتنمية.

وجاء في اجتماع المجموعة G20 على ألت على الجنات الضريبية بتحديد الجهات الغير متعاونة وإجبارها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي و تطبيق الشفافية في تعاملاتها.

في سنة 2009 قامت منظمة التعاون والتنمية بالتعاون مع مجموعة G20 بتصنيف الدول إلى ثلاثة قوائم (أبيض، رمادي، أسود) وذلك حسب تعاونهم واستجابتهم للمعاهدات وقد نجح هذا التصنيف ونتج عنه نتائج باهرة ففي بضعة أسابيع أعلنت العديد من الدول بالتطبيق الصارم للسر البنكي وغيرت سياستها وقبلت بالتعاون في المجال الجبائي ووعدت الكثير من الدول عن نيتها في تطبيق التعاون وتطبيق هذه المعايير مستقبلا وتبادل المعلومات فيما بينها دول الأعضاء OCDE (بلجيكا، النمسا، لوكسمبورغ، سويسرا).

ومن جهة أخرى يوجد بعض الدول والكيانات رفضت رفضا قاطعا التعاون وتتماطل في تطبيق هذه المعايير.

من أهم المطالب الدولية في هذا المجال نذكر التدابير التالية:²

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص.193.194.

² عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص.195.196.

- رفع السر البنكي في كل الدول سواء عند طلب الهيئات القضائية أو الجبائية.
- تنظيم عملية تمرکز الحسابات البنكية في كل دولة.
- التعاون بين السلطات القضائية والجبائية.
- إلغاء جميع التدابير التفضيلية.
- فرض التعريف الحقيقي للمستفيدين الحقيقيين "الأشخاص" والمعنويين "الشركات، التكتلات" والجميع يخضع لرقابة المنظمة العالمية ولها صلاحيات فرض عقوبات تصل حد الإقصاء من التعاملات الدولية.
- على المؤسسات الكبرى والشركات الدولية للمقاصة والبنوك أن تلتزم بقفل حساباتها (الفروع والقابضة) المتواجدة خارج الحدود وتسوية الأموال والسندات تحت الرقابة الدولية الدائمة من طرف لجنة للمراقبة معتمدة من هيئات دولية.

بسبب الآثار المأساوية التي خلفتها الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، تغيرت مواقف معظم الدول التي كانت معارضة للتعاونات والمعايير بسبب المبالغ وأرقام الخسائر المبالغ فيها التي تم خسارتها بسبب التهرب الضريبي والجنات الضريبية الدولية. وقد ظهر هذا الموقف بوضوح وجدية سنة 2013 في اجتماعات مجموعة 21 لوضع حد للجنات الضريبية حيث أن الدول الأوروبية تخسر ما يقارب 1000 مليار أورو نتيجة التهرب الضريبي والجنات الضريبية الدولية بينما هي في أمس الحاجة لهذه الأموال.

وكانت الإجراءات المتخذة سنة 2013 من طرف المفوضية الأوروبية في شكل توصيتين هما:

- **التوصية الأولى:** اتخاذ موقف حازم من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملاذات الضريبية تتجاوز التدابير القائمة على المستوى الدولي ووضع هذه الملاذات على قوائم سوداء وطنية.
- **التوصية الثانية:** التخطيط الضريبي وذلك عبر توفيق طرق مختلفة لمعالجة الثغرات التي تستغلها بعض الشركات لتجنب دفع نصيبها من الضرائب.

وحتى لا تضل خطة العمل حبر على ورق قررت المفوضية الأوروبية استحداث أدوات عمل جديدة وقواعد

مراقبة لمواكبة الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، والحرص على تنفيذ هذه التوصيات من قبل دول الأعضاء،

وتطبيق إجبارية تبادل المعلومات بين دول الأعضاء، والقضاء على السرية المصرفية حيث أن بهذه الطريقة سيتسنى لكل دولة معرفة مداخيل مواطنيها في أي دولة داخل الاتحاد.¹

المطلب الثاني: وسائل الحد من الجنات الضريبية

يوجد العديد من الوسائل التي يتم الاعتماد عليها من أجل محاربة الجنات الضريبية والحد منها وفي هذا المطلب سنقوم بتقسيمها إلى فرعين، في الفرع الأول سنتطرق لتدابير من جانب واحد وفي الفرع الثاني تدابير متعددة الأطراف.

الفرع الأول: تدابير من جانب واحد

تعتبر هذه التدابير أقل تعقيدا من التدابير متعددة الأطراف لأنها تعتمد على طرف واحد وتشمل رفع السرية المصرفية، وفرض الشفافية المالية على المجتمعات الخارجية، وتعديل أسعار التحويل، وتغليب الجوهر على الشكل ومجموعة متنوعة من التدابير الإضافية.²

1. رفع السرية المصرفية: أي ضمان الشفافية ولكن هذا الإجراء لا يضمن إزالة الفوارق في توزيع الثروة، بينما يساعد على مكافحة غسيل الأموال ومنع تدويل المال من اقتصاديات موازية، مثل: الجرائم، الاتجار بالبشر أو المخدرات.

2. الشفافية المالية للشركات التي تم إنشائها في الخارج: يشير إلى استعداد هذه الشركات لمراجعة التقارير وحسابات العرض والسجلات لأي معاملة تجارية قام بها الكيان القانوني المسجل في الخارج. ويهدف هذا الإجراء لفرض ضريبة على الأرباح الغير العائدة من الشركات التي أنشأت في الجنات الضريبية.

3. تعديل أسعار التحويل: يشير إلى قدرة السلطة المالية إلى تصحيح قاعدة الضريبة على القيمة المضافة من خلال ضبط الأسعار في معاملات بين الكيانات التي لها علاقات مميزة مع بعضها البعض عندما يكون من المتوقع أن تختلف هذه الأسعار عن أسعار المنافسة الكاملة، حيث يتم تحديد أسعار المنافسة الكاملة من خلال فحص تسعير المعاملات من نفس النوع بين الكيانات الغير حكومية ذات الصلة، وإذا لم

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص.196.197.

² هشام محمد، مرجع سبق ذكره، ص.12.

تكن المعاملات المماثلة متاحة للفحص يتم احتساب تعديل الأسعار باستخدام سعر إعادة البيع ناقص الهامش الذي قد يمثل الأرباح.

4. تغليب الجوهر على الشكل: يشير إلى توفير الصفة الإلزامية ووزن اقل للعقد القانوني المنظم للنشاط

الاقتصادي والأنشطة المدرة للدخل لتحديد نوع المؤسسة وطبيعتها حتى يمكن إخضاعها إلى قانون الضرائب المناسب، ويعطي هذا الإجراء من جانب واحد للسلطات الضريبية القدرة على رفض الأعمال أو الهياكل التي تم تكوينها أو إنشائها وتخفي جوهر أنشطتها بغرض الحصول على مزايا مالية.

5. إجراءات أحادية إضافية: ومن هذه التدابير رفض الاتفاقيات مع الملاذات الضريبية التي تعتمد على

السلطة، رفض الوصول إلى النظام القضائي لبعض الكيانات النموذجية من الملاذات الضريبية، تجريم بعض أنواع الاحتياج التي تنطوي على استخدام الملاذات الضريبية.

الفرع الثاني: تدابير متعددة الأطراف

تدابير متعددة الأطراف تعني إشراك مختلف الدول والتعاون بين أطراف متعددة، لذا تنفيذها معقد. ومن

بين هذه التدابير نذكر:¹

1. نظام الضرائب الموحد: ويقصد الخضوع إلى معدل ضريبة متقارب في جميع الأطراف أو الدول المشاركة

فيه، لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الجنات الضريبية.

2. طلب المعلومات أو توفير المعلومات: يعتمد هذا الإجراء على توفير أو الرغبة في توفير المعلومات،

ويرجع هذا الإجراء إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتي اشترطت على إزالتها من القوائم السوداء للجنات الضريبية أن تلتزم بتوفير المعلومات فعليا ونشرها أو الالتزام بتوفيرها ونشرها.

3. الرقابة على المراسلات بين البنوك: أحد الإجراءات الهامة و الفعالة في مكافحة الجنات الضريبية

والمراكز المالية الخارجية هي السماح بالرقابة على المراسلات البنكية، فمع اتساع المعاملات المالية بين البنوك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح من الضروري متابعة هذه المراسلات للتعرف على تدفقات الأموال ومصادرها لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وغيرها من الجرائم المالية.

¹ هشام محمد، مرجع سبق ذكره، ص.13.

المطلب الثالث: أهم النجاحات المحققة

من أهم المنظمات أكثر نشاطا التي تعرف باسم "من أجل جباية عادلة Tax Justice Network" التي تكافح ضد التعتيم المالي وتحاول أن تفرض على المؤسسات التصريح بأنشطتها والعمل على التضييق على التدفقات الأموال والثروة المنتجة والضرائب المدفوعة دولة بدولة Payes pays par pays.¹

الشفافية قاعدة إجبارية للإعلان عن التسديدات للحكومات المتواجدة من الآن فصاعدا في قطاع الاستخراج بالنسبة للشركات الأمريكية، ولقد سار الاتحاد الأوربي على نفس المنوال ابتداء من سنة 2010 بالاعتماد على القانون الأمريكي لصاحبه " Frank Dodd " والذي يتوقع الشفافية دولة بدولة ومشروع بمشروع بالنسبة للضرائب والرسوم المدفوعة، كما وسعت أوروبا هذا القانون ليشمل مؤسسات البترول والغاز إلى الأنشطة في الغابات ثم مؤسسات البنكية وأصبح التركيز على الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية مثل رقم الأعمال للأرباح بعد البنوك يتم تعميمه على أكبر المؤسسات.

مراجعة قواعد الجباية للشركات متعددة الجنسيات في اجتماع المجموعة في 20 جوان 2012 أعلنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن ورشة (المكافحة ضد انحراف قواعد تأسيس الضرائب وتحويل الأرباح).²

¹ عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص.197.

² عبد السلام فغور، مرجع سبق ذكره، ص.198.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل بصفة عامة إلى الآثار التي خلفتها الجنات الضريبية على النظام الجبائي العالمي، قمنا في الأول بتقسيم الجنات الضريبية جغرافيا وتوصلنا إلى أن الجنات الضريبية تضم أكثر من 60 دولة، إقليم، كيان وجزيرة، وهي مقسمة إلى أربعة مناطق أوروبية، بريطانية، أمريكية وبعض الأماكن الهامشية، كما تم تقسيمها إلى ثلاث تصنيفات (بيضاء، رمادية وسوداء) وذلك حسب درجة تطبيقها وتنفيذها للاتفاقيات والمعاهدات المتفق عليها. وقمنا بتقديم بعض النماذج عن أفضل الجنات الضريبية الدولية (سويسرا، هونغ كونغ وسنغافورة) وما يميز هذه الجنات الضريبية عن غيرها.

وقدرنا حجم الخسائر التي ألحقتها الجنات الضريبية والتهرب الضريبي الدولي بالنظام الجبائي العالمي، الذي فشل فشلا ذريعا بخسارة تقدر 427 مليار دولار سنويا، فمسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الجبائي العالمي ليست بالهينة حيث تم إخفاء ما يقارب 7.6 تريليون دولار في عدة مناطق للجنات الضريبية، الأمر الذي استدعى تدخل وتعاون المنظمات الدولية وتوحيد الجهود الدولية من أجل محاربة هذه الظاهرة ووضع حد لها والتوصل إلى حلول واتفاقيات تخدم جميع الأطراف وإيجاد وسائل تساعدهم في الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها ومن أهم هذه الوسائل القضاء على السرية المصرفية والتشجيع على الشفافية المصرفية.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا تسليط الضوء على الجناح الضريبية ومدى مساهمتها في خسائر النظام الجبائي العالمي، وسعيًا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "ما مدى مساهمة الجناح الضريبية في خسائر النظام الجبائي العالمي" حيث تمت معالجة هذه الإشكالية بثلاثة فصول متتالية وذلك انطلاقًا من الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة.

توصلنا إلى أن الجناح الضريبية تلعب دورًا أساسيًا في التهرب الضريبي على المستوى الدولي بحيث تتميز هذه المناطق عما سواها في العالم بفرضها لمعدلات ضرائب جد منخفضة أو بعدم فرضها لأي ضرائب على الإطلاق، وبعدم شفافية نظمها المصرفية التي تحافظ على السرية الكاملة لحسابات زبائنها وترفض التعاون مع السلطات القضائية في الدول الأخرى مما يجعلهم محميين من أي ملاحقات.

تعتمد الجناح الضريبية على موصفات تسمح لها بحجب ذب ومساعدة الأشخاص والكيانات الراغبين في التهرب من الضرائب على المستوى الدولي حيث يضمن لهم الحماية والسرية وسرعة التنفيذ وتمحور آليات التهرب الضريبي الدولي في وقتنا الراهن حول استعمال الجناح الضريبية حيث تطور الشركات والأشخاص ذوي النفوذ طرقًا جديدة في كل مرة تسمح لها باستعمال الجناح الضريبية لصالحها.

إن تسمية تلك الدول بالملاذات الضريبية لا تعني اقتصار تميزها على بعض المزايا الحسومات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها للمشروعات والاستثمارات المخلفة لأرضيها وإن كانت تلك الخاصية الأبرز في تلك الدول إلا أنها ليست الوحيدة والكافية لخلق الملاذات الضريبية بالمعنى الصحيح، بل هناك مجموعة من خصائص أخرى سياسية واقتصادية ومالية تمتاز بها أيضا لتصبح بيئة جاذبة للاستثمار.

تعتبر الجناح الضريبية من الظواهر البارزة في عالمنا اليوم والتي تسبب في الكثير من الضرر للعديد من الدول والاقتصاديات وخاصة النظام الجبائي العالمي، يؤدي وجود الجناح الضريبية إلى تزايد مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية فهي تغير مسار المدخرات العالمية وتعمل على تركيزها في مناطق معينة والتي تسهل إخفاء الثروات والأموال الآتية من مصادر مشبوهة أو غير معروف، وتعتبر الملاذات الضريبية في ظاهرها على أنها آلية قانونية ومغرية لكنها في الحقيقة خلقت حالة من التنافس الغير شريف بين الدول وحكومات كثيرة في العالم وفتحت الباب أمام التهرب

الضريبي المحلي والحوء لتحويل الأموال للخارج من أجل الحصول على امتيازات مالية أعلى وهو ما ترتب عليه صعود دول وانحيار دول أخرى على مقياس القوة الاقتصادية.

نتائج والتوصيات الدراسة:

توصلنا من خلال موضوع بحثنا إلى عدة نتائج، والتي على ضوءها اقترحنا جملة من الاقتراحات والتوصيات وهي كالتالي:

1. نتائج الدراسة:

- يعتبر التهرب الضريبي الدولي من الظواهر الضارة بالاقتصاد، بحيث يعرقل التنمية الاقتصادية على مستوى العالم وتعد ظاهرة التهرب الضريبي الدولي من العقبات التي تحول دون وجود بيئة الأعمال القائمة على المنافسة فضلا على أنها محدد رئيسي الذي قد تصله الدولة في تقديم دعم للمؤسسات الاقتصادية عند التحفيز الضريبي.
- يمكن تعريف التهرب الضريبي الدولي بأنه تهرب خارجي قد يكون بين دولتين أو أكثر من ذلك وهو تهرب مقصود فعله بطريقة قانونية أو غير قانونية وكل هذا بقصد التملص من دفع الضرائب أو تخفيض العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن.
- من المعلوم أن ظهور التهرب الضريبي الدولي بنسبة كبيرة بسبب الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي يكون لها فروع كثيرة في مختلف الدول والتي يكون هدفها هو التهرب وتقليص حجم الضرائب وذلك عن طريق إتباع أساليب واليات تمكنهم من التهرب عن دفع الضريبة بين الدول بسهولة، من أهم هذه الآليات الجنات الضريبية أو بما يعرف بالملاذات الضريبية.
- للملاذات الضريبية عدة تعاريف يمكن أن نقتصر تعريفها على أن الملاذ الضريبي هو إقليم بدون جباية أو تكون الجباية فيه ضعيفة بالمقارنة مع مستويات الإخضاع القائمة في دول أخرى ذات جباية ثقيلة . يمكن كذلك تعريف الجنات الضريبية على أنها مقاطعة قضائية قد تكون دولة أو إقليم تكون فيه الضريبة منخفضة جدا أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على ميزة وعادة ما تمنح هذه المقاطعات القضائية ميزة أخرى وهي السرية والضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضرائب في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية في بلده الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال.

- هناك العديد من الجنات الضريبية حول العالم لا يمكن التنبؤ بعددها نظرا لكثرتها فهي تفوق الستين دولة وإقليم وجزيرة، وقد تم تصنيفها إلى مناطق حسب الموقع المكاني وحسب التزامها بمعاهدات من عدمه وتتفاوت فيما بينها في الأهمية نظرا للسرية المصرفية التي تطبقها، وهناك بعض النماذج عن هـ ذه الملاذات في العالم لأكثر الدول اعتمادا من قبل الشركات والأفراد.
- أكثر الدول تضررا من الجنات الضريبية والتي سجلت أكبر الخسائر الضريبية هي الدول الغنية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، بعض الدول الأوروبية.

2. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- إن التهرب الضريبي الدولي يعرقل التنمية الاقتصادية على مستوى العالم و يتسبب بأضرار كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي ولا يمكن معالجته إلا من خلال إلغاء سرية الحسابات النقدية والمعاملات التجارية ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق الضريبي الدولي.
- تطوير نظام المعلومات العالمي لتبادل المعلومات بين مختلف الدول في العالم.
- إصلاح الأنظمة الضريبية العالمية لتحسين كفاءتها من أجل تكييفها مع الأوضاع الراهنة.
- يجب على الدول النامية العمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بها.
- ترقية الاقتصاد الوطني الخاص بالدول النامية ومنح مزايا والحوافز للمستثمرين من أجل التحسين التنافسي للاقتصاد الوطني.
- تشديد الرقابة والمتابعة القانونية على المعاملات التجارية المشبوهة والغير المعروفة.
- المحافظة على رؤوس الأموال وتبادل المعلومات الضريبية والمصرفية على النطاق المحلي والعالمي.
- ضرورة التعاون على المستوى الدولي من أجل مجابهة سياسات الملاذات الضريبية.

أفاق الدراسة:

يمكن القول في نهاية البحث أن نتائجه تمثل قاعدة معلوماتية أساسية لإجراء العديد من البحوث الميدانية كما أن نتائج البحث تشكل اقتراحات للبحث ومنه تلفت الأنظار إلى إمكانية القيام بالعديد من الدراسات التالية:

- التهرب الضريبي الدولي ودوره في عرقلة الاقتصاد العالمي.
- الجنات الضريبية ومساهمتها في التهرب الضريبي في الجزائر.
- آليات التهرب الضريبي الدولي وأهم أساليب مكافحته.
- النظام الجبائي العالمي وكيفية محاربة الجنات الضريبية في العالم.

قائمة المدرّجين

المقالات العلمية:

1. إسرائ كاطع فياض، إسرائ عبد فرحان، رشا خالد شهيب، الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، أيلول 2021.
2. وداد بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي - مع الإشارة لحالة الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، جوان 2021،
3. مهي حاجي شهين، آليات مكافحة التهرب الجبائي، مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، العراق، 2019.
4. عبد السلام فنغور، الملاذات الضريبية: المواطن الرئيسي للأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 8، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جوان 2015.
5. فاتح أحمية، أسباب واليات التهرب الجبائي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.
6. ريمة ضافري، محمد سعد الدين بلخيري، الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي - حالة الايرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 4، العدد 01، أبريل 2020.

المذكرات والأطروحات:

1. أحمد نوي، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
2. بن عياد طه عبد الكريم، بلغماري سيد أحمد، دور أسعار التحويل في التهرب الجبائي الدولي-دراسة حالة سويسرا لوكسمبورغ بنما هونغكونغ-، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020-2021.

3. طورش بناتة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة، 2011-2012.

المحاضرات:

1. بن يحيى ناجي، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور، الخلفة، 2019-2020.
2. زواق الحواس، محاضرات في مقياس نظم ضريبية دولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية، قسم علوم مالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

المواقع الالكترونية:

1. هيثم محمد نصر الدين حامد، دور الجنات الضريبية في التجنب الضريبي على مستوى الدولي، 2015.
Electronic copy available at : <http://ssrn.com/abstract=2684810>.